التقييدات الوظيفية والتركيبية لقرينة الثبوت والحدوث

بحث في الجانب المعرفي للنظرية النحوية

إعداد

صديق محمود صديق النجولي

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

الملخص:

حاولت هذه الدراسة البحث في الجانب المعرفي الذي يحكم أداء المتكلم العربي، ويكشف عن عمق التفكير في التراث النحوي، من خلال الوقوف عند قرينة من قرائن الخطاب؛ وهي قرينة الثبوت والحدوث؛ لما لها من أهمية وظيفية وتركيبية، ساعدت على استجلاء دلالات النصوص وتحقيق التواصل، وكشفت عن وعي علمائنا القدامى بأهمية الوظيفة التواصلية في تفسير الظواهر النحوية واستنباط الأحكام المنظمة لها. ومن ثم جاءت هذه الدراسة في مقدمة تناولت طبيعة الموضوع وأهدافه وخطة البحث ومنهجه، ومبحثين؛ أحدهما: التقييدات الوظيفية لقرينة الثبوت والحدوث، والآخر: التقييدات التركيبية لقرينة الثبوت والحدوث، ثم ذُيِّل البحث بخاتمة رُصدت فيها أهم النتائج التي تمَّ التوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: التقييدات، الوظيفية، التركيبية، الثبوت، الحدوث، المعرفي.

Abstact:

This study attempted to search in the cognitive aspect that governs the performance of the Arabic speaker, and reveals the depth of thinking in the grammatical heritage, by standing at a Presumptions of speech, which is the presumption of constant and renewal; Because of its functional and structural importance, it helped to elucidate the semantics of texts and achieve communication, and revealed the awareness of our ancient scholars of the importance of the communicative function in interpreting grammatical phenomena and deriving rulings regulating them. Hence, this study came in an introduction that dealt with the nature of the topic, its objectives, the research plan and methodology, and two topics; One of them: the functional limitations of the presumption of constant and renewal, and the other: the Synthetic limitations of the

presumption of constant and renewal, then the research was appended with a conclusion in which the most important results that were reached were noted.

Keywords: limitations, functional, Synthetic, constant, renewal, cognitive.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن علماءنا القدامى لم يكتفوا بالركون إلى الجانب العلمي التقعيدي المنوط به وصف المادة اللغوية واكتشاف قوانينها، بل تجاوزوه إلى تفسير الجانب المعرفي المنوط به البحث في المرجعيات الفكرية التي تحكم أداء المتكلم العربي. وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن الكثير من مبادئ التقعيد حصيلة أفكار الجانب المعرفي وتصوراته؛ لأنه يعتمد في تفسير الظواهر على استقراء السياق وقرائن الخطاب الأخرى التي تساعد على استجلاء دلالات النصوص وتحقيق التواصل[1].

ويمكن أن يطلق على هذا الجانب- المعرفي- فلسفة المعرفة النحوية. وتكمن أهميتة في أنه ينظر إلى اللغة على أنها وعاء الفكر، وأنها ناتج من تفاعلات العقل والوجود، ويبحث عن نواميس تشكُّلها؛ محاولة للوقوف على القدرة الذهنية القارَّة وراء ظواهر اللغة، وفي ذلك تفسير لعللها واستنباط لقوانينها اللغوية الحاكمة للأداء النحوي[2].

ولعل ذلك الجانب المعرفي هو ما جعل مناهج اللغويين العرب تتشابه أو تتقارب مع مبادئ بعض المداخل اللسانية التي قدمها الفكر اللساني الحديث[3]. وتعد المدرسة الوظيفية واحدة من المدارس اللسانية التي تقاربت مبادئها مع الكثير من مبادئ الفكر النحوي العربي. وفي هذا الصدد يشير د. أحمد المتوكل إلى أن المبادئ المنهجية التي تبناها

---

[1] انظر: جدل النص والقاعدة، ص171، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 101-102.

[2] انظر: وظيفية التفكير النحوي عند النحاة العرب، ص23.

[3] انظر: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص د، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص154.

اللغويون القدامى تشابه من قريب أو من بعيد أهم مبادئ اللسانيات الوظيفية[1].

ومن ثم يمكن القول إن عمل النحاة لم يكن عملًا لغويًّا صرفًا، وإنما قام على جملة من الأسس والتصورات المعرفية التي حددوا في ضوئها قصد المتكلم والحكم النحوي.

وتعد قرينة الثبوت والحدوث أحد الأسس المعرفية، أو ما يسمَّى القرائن الوظيفية التداولية التي اعتمدها اللغويون القدامى في وصف الأداء النحوي وتحليله وتقنينه. وهي تعد دليلًا صريحًا على وظيفية التفكير النحوي؛ لأنها تقدم – كما سيأتي – تفسيرًا لغويًّا يراعي مقتضى الحال في العملية الإنشائية، حيث يشير في وضوح إلى أثر الوظيفة التواصلية في بناء اللغة، وأن البنية تتبع الوظيفة؛ فإذا كان مراد المتكلم الثبوت والتقرير اقتضي ذلك بنية لغوية تختلف عن البنية التي تناسب الحدوث والتجدد.

ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين:

أحدهما: تبيان التقييدات الوظيفية التي تؤديها قرينة الثبوت والحدوث؛ وذلك بالوقوف على أهم معالم الفكر الوظيفي في التراث النحوي؛ إشارة إلى تنبه علمائنا القدامى منطلقًا وممارسة إلى هذه المفاهيم الوظيفية في وصف الأداء اللغوي.

والآخر: إيضاح التقييدات التركيبية التي تحدثها قرينة الثبوت والحدوث؛ وذلك بالوقوف على الدور الذي تؤديه داخل الجملة، من حيث تفسير نظامها وحركية عناصرها وإدراك العلاقات بينها، ومردود ذلك في بناء القاعدة، وتفسير الحكم النحوي، والترجيح بين كثير من القضايا الخلافية.

وهذا لا يعني أن هذه الدراسة تسعى إلى القول بالتطابق التام في التفاصيل والجزئيات بين الدرسين، وإنما تسعى إلى القول بالتشابه في المبادئ والمنطلقات؛ ذلك لأن " للدرس اللغوي القديم سماته وخصائصه التي هي نتاج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي"[2]. ولعل هذا ما دفع د. المتوكل إلى تأكيد أهمية النظر "إلى التراث بحكم مفاهيمه ومنطلقاته وأهدافه، على أنه حقبة هامة من تطور الفكر الإنساني في توجهه الوظيفي"[3].

ولما كانت هذه الدراسة محاولة لرصد سمات هذه القرينة، وأثرها في البنى التركيبية وتحديد وظائفها الإبلاغية، اتُّبع المنهج الوصفي. ومن ثم جاء البحث تحت

---

[1] انظر: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص84.

[2] المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص54.

[3] السابق، ص213.

عنوان:" التقييدات الوظيفية والتركيبية لقرينة الثبوت والحدوث، بحث في الجانب المعرفي للنظرية النحوية".

خطة البحث:

اقتضت أهداف البحث أن يأتي في مبحثين، تتقدمهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة؛ وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت فيها عن طبيعة الموضوع، وأهدافه، وخطة البحث، والمنهج المتبع في الدراسة.

المبحث الأول: التقييدات الوظيفية لقرينة الثبوت والحدوث، وقد جاء في مدخل وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قرينة الثبوت والحدوث وكفاءة العملية التواصلية.

المطلب الثاني: قرينة الثبوت والحدوث وتفسير العلاقات النحوية.

المطلب الثالث: قرينة الثبوت والحدوث واستنباط القاعدة الفقهية.

المبحث الثاني: التقييدات التركيبية لقرينة الثبوت والحدوث، وقد عرض عددًا من القضايا لمسائل نحوية تعلَّق الحكم فيها بقرينة الثبوت والحدوث. ولم يكن الغرض من هذا العرض تتبع قضايا هذه القرينة في أبواب النحو؛ فهذا أمر واسع، وإنما كان القصد الوقوف على أثرها في تحديد البنية التركيبية وتوجيه الحكم النحوي؛ ولذا اقتصرت الدراسة على أربع قضايا:

الأولى: العدول عن نصب المصدر النائب عن فعله إلى الرفع.

الثانية: التناوب بين المشتقات وإعمالها.

الثالثة: الربط بواو الحال.

الرابعة: تركيب الجملة الشرطية و اقتران جوابها بالفاء.

الخاتمة: ضُمنت أهم الاستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة.

وما توفيقي إلا بالله؛ فمنه العون، وعليه التكلان.

المبحث الأول

التقييدات الوظيفية لقرينة الثبوت والحدوث

مدخل:

اللغة أداة تجسم الفكر؛ بغية التفاهم وتحقيق التواصل بين أفراد المجتمع[1]؛ فلا وجود للفكر من دون اللغة؛ ذلك أنها وعاؤه ومادته[2]. ولعلَّ هذا ما جعل عبد القاهر (ت471هـ) يذهب إلى أن النظم التركيبي يتلاقى مع ما يقتضيه الفكر؛ وذلك في قوله: " لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك... بان بذلك أن الأمر على ما قلناه، من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتًا وأصداء حروف، لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يُجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[3].

ومن اللافت للنظر في تحليلات اللغويين العرب القدامى لتراكيب اللغة أنهم رصدوا التفاعل القائم بين بنيتها التركيبية والمقصد المتوخى تحقيقه؛ فرصدوا وظائف تداولية لعبت دورًا مهمًّا في تحديد بنية النص ودلالته[4]، انطلاقًا من مبدأ أن الوظيفة التواصلية تحدد الخصائص البنيوية للغة، "وأن كل أداة من الأدوات التي يستعملها المتكلم تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها"[5].

ولذلك يذهب د. المتوكل إلى أن مبادئ الفكر في التراث اللغوي العربي تؤاسر بشكل أو بآخر أهم المبادئ المنهجية التي يقوم عليها الدرس اللغوي الوظيفي المعاصر [6]. يقول في هذا الصدد:" التنظير الدلالي في علوم اللغة العربية، منظورًا إليه في مجمله، تنظير وظيفي في العمق، قائم على المبدأ الوظيفي الأساس، مبدأ أسبقية الوظيفة على البنية

---

(1) انظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص60، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص70.

(2) انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص137.

(3) دلائل الإعجاز، ص 55، 56.

(4) انظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص8.

(5) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص53 (بتصرف يسير)، و انظر: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص21.

(6) انظر: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص84.

وتبعية الثانية للأولى"[1].

المطلب الأول: قرينة الثبوت والحدوث وكفاءة العملية التواصلية:

كان من نتائج هذه الرؤية الوظيفية للغة أن تنبه علماؤنا القدامى إلى القيمة الوظيفية القارة في قرينة الثبوت والحدوث؛ وذلك من خلال بيان أثرها في التوصيف والتفسير اللغوي والكشف عن السمات التركيبية التي من شأنها ضمان قيام اللغة بوظيفتها التواصلية على الوجه المطلوب؛ حيث إن بيان الفروق الدقيقة بين الثبوت والحدوث يزيد من كفاءة العملية التواصلية وتحقيق سلامة الإرسال والاستقبال؛ لأن غيابها قد يفضي إلى اللبس في عملية التواصل وربما هدمها بالكامل.

وقد قامت فكرة الثبوت والحدوث على بيان الفرق الدقيق بين دلالة التعبير بالاسم والفعل، و أثرهما في سلامة العملية الإبلاغية. فاللغويون القدامى قد أدركوا أن طريقة العرب في كلامها هي تلوين الكلام وتدبيجه[2] بصيغة الاسم تارة وبالفعل أخرى، ولكنهم لم يكتفوا بوصف هذا الواقع اللغوي، بل نبهوا إلى السر الذي جعل المتكلم يُؤثِر استعمال هذا النمط أو ذاك؛ وهو أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار من غير إفادة التجدد لعمومه وعدم تخصصه بزمن معين؛ بخلاف الفعل فإنه يدل على الحدوث والتجدد لاقترانه بالزمن[3].

وقد أفصح عبد القاهر عن هذا الفرق، بقوله: " موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدُّدَه شيئا بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبت به شيئا بعد شيء. فإذا قلت: "زيد منطلق"، فقد أثبتَّ الانطلاق فعلًا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدُث منه شيئًا فشيئًا... وأما الفعل، فإنه يُقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلت: "زيد ها هو ذا ينطلق"، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يُزاوله ويُزَجّيه"[4].

ويزيد الأمر وضوحًا وتأكيدًا بقوله: " فإذا قلت: "زيد طويل"، و"عمرو قصير" لم يصلح مكانه "يطول" و"يقصر"، و إنما تقول: "يطول" و"يقصر"، إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث

---

[1] المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 216.

[2] انظر: البرهان في علوم القرآن، 72/4.

[3] انظر: البحر المحيط، 3/ 156.

[4] دلائل الإعجاز، ص 174.

فيه القصر. فأما و أنت تَحَدَّثُ عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقر طوله، ولم يكن ثمَّ تزايُد وتجدد، فلا يصلح فيه إلا الاسم. وإذا ثبت الفرق...وجب أن تقضي بثبوت الفرق ...وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر"[1].

وإذا ثبت هذا الفرق بين التعبيرين تبين أنه لا يجوز وضع أحدهما موضع الآخر، فلكلٍ منهما سياقه الذي يقتضيه، ومعناه الذي لا يدل عليه غيره؛ ولذلك يقول عبد القاهر: " ولا ينبغي أن يغرَّك أنَّا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدَّرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما نقول، في "زيد يقوم"، إنه في موضع "زيد قائم"، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء، لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين، أو يكونا اسمين"[2].

ومن ثم يمكن أن يُعد هذا الملحظ الأسلوبي -الفرق بين الصيغة الاسمية أو الفعلية- من قرائن الخطاب التي تعين على فهم النص وكشف مكنوناته الإنشائية ونجاح العملية التواصلية؛ ذلك لأنه يعبر بشكل جلي عن نظر وظيفي في التفسير اللغوي؛ يتعلق بشكل مباشر بأطراف العملية التواصلية الثلاثة: المرسل، والمرسَلة، والمتلقي.

وقد أشاروا إلى هذا المعنى الوظيفي في كثير من تحليلاتهم؛ أذكر منها . على سبيل المثال :

(1) قول عبد القاهر في بيان أهمية الفرق بين التعبيرين من خلال قول الشاعر[3]:

لا يألفُ الدرهمُ المضروبُ صُرَّتَنَا لكنْ يمرُّ عليها وهْوَ

"هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: "لكن يمر عليها وهو ينطلق"، لم يَحْسُن"[4]؛ ذلك لأن الشاعر "يريد أن يثبت للدرهم صفة الانطلاق من غير إشعار بتجدد وحدوث؛ حتى يؤكد أن الدرهم لا يتوقف توقفًا ما عند الصرة ينقطع به انطلاقه ليتجدد بعد ذلك، و إنما هو منطلق انطلاقًا ثابتًا مستمرًا، ولو قال: يمر عليها وهو ينطلق، لكان

---

[1] السابق، 175، 176.

[2] السابق، ص177.

[3] البيت من البسيط، وقائله جؤية بن النَّضر في: التبريزي، شرح ديوان الحماسة، 344/2، معاهد التنصيص،207/1، وبلا نسبة في: دلائل الإعجاز، ص174، العكبري، شرح ديوان المتنبي، 116/1.

[4] دلائل الإعجاز، ص175.

المعنى أن انطلاقه يتجدد، وهذا يعني أنهم يمسكونه زمانًا ما "[1].

ثم بيَّن أن أحدهما لا يصلح في موضع الآخر من خلال قول الأعشى[2]:

لَعَمْرِي لقد لاحتْ عُيُونٌ كثيرةٌ إلى ضوء نارٍ، في يَفاعٍ تُحَرَّقُ

بقوله: "معلوم أنه لو قيل: إلى ضوء نار متحرقة، لنبا عنه الطبع و أنكرته النفس، ثم لا يكون ذاك النبوُّ وذاك الإنكار من أجل القافية، وأنها تفسد به، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال... وذاك لأن المعنى...على أن هناك مُوقِدا يتجدَّد منه الإلهاب والإشعال حالا فحالا، وإذا قيل: "متحرقة"، كان المعنى أن هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة، وجرى مجرى أن يقال: "إلى ضوء نار عظيمة" في أنه لا يفيد فعلا يُفعل"[3].

(2) قول الزمخشري (ت538ه) في بيان الفرق بين الصيغتين في قوله . سبحانه : {إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّاب}[ص: 18، 19]: " ويسبحن: في معنى ومسبحات على الحال ... وما اختير يسبحن على مسبحات إلا لذلك، وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئًا بعد شيء وحالًا بعد حال... وقوله "مَحْشُورَةً" في مقابلة "يسبحن" إلا أنه لما لم يكن في الحشر ما كان في التسبيح من إرادة الدلالة على الحدوث شيئا بعد شيء، جيء به اسما لا فعلا. وذلك أنه لو قيل: وسخرنا الطير يحشرن- على أن الحشر يوجد من حاشرها شيئا بعد شيء، والحاشر هو الله عز وجل - لكان خلفًا، لأن حشرها جملة واحدة أدل على القدرة"[4].

وقال أيضا في تفسير قوله . تعالى : {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ} [الملك: 19]: "فإن قلت: لم قيل: ويقبضن، ولم يقل: وقابضات؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة، لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها. وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض تارة كما يكون من السابح"[5].

---

[1] خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ص297.

[2] البيت من الطويل، وهو في ديوانه، ص223. اليفاع: الأرض المرتفعة.

[3] دلائل الاعجاز، ص176، 177.

[4] الكشاف، 4/ 78، 79.

[5] السابق، 581/4.

(3) قول السهيلي (ت581هـ): " وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله - عز وجل - ومرقاة إلى تدبره، كقوله . تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)، فجاء بلام الجحود، حيث كان نفيًا لأمر متوقع، وسبب مخوف في المستقبل، ثم قال. تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ)، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان؛ حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال، لا يخص مضيًّا من استقبال"[1].

فالسهيلي أشار إلى الفرق بين الصيغتين في التنزيل العزيز: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}[الأنفال:33]؛ حيث "جاء في صدر الآية بالفعل "لِيُعَذِّبَهُمْ"، وجاء بعده بالاسم "مُعَذِّبَهُمْ"؛ وذلك أنه جعل الاستغفار مانعًا ثابتًا من العذاب، بخلاف بقاء الرسول بينهم فإنه -أي العذاب- موقوت ببقائه بينهم؛ فذكر الحالة الثابتة بالصيغة الاسمية، والحالة الموقوتة بالصيغة الفعلية"[2].

(4) قول الزركشي (ت794هـ): "الفعل يدل على التجدد والحدوث والاسم على الاستقرار والثبوت، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر. فمنه قوله تعالى:{وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}، لو قيل يبسط لم يؤد الغرض؛ لأنه لم يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء، فـ"باسط" أشعر بثبوت الصفة. وقوله: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُاللَّهِ يَرْزُقُكُمْ} لو قيل: "رازقكم" لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئًا بعد شيء"[3].

ويزيد الأمر بيانًا بقوله: "ومن هذا يعرف لم قيل: {الذين ينفقون} ولم يقل المنفقين في غير موضع؟ وقيل كثيرا: "المؤمنون" و"المتقون"؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه الانقطاع والتجدد، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها، وإن غفل عنها، وكذلك التقوى والإسلام، والصبر والشكر، والهدى والضلال، والعمى والبصر، فمعناها أو معنى وصف الجارحة، كل هذه لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر، وآثار تتجدد وتنقطع، فجاءت بالاستعمالين؛ إلا أن لكل محلٍّ ما يليق به، فحيث يراد تجدد حقائقها أو آثارها فالأفعال، وحيث يراد ثبوت الاتصاف بها فالأسماء"[4].

وقد بنى اللغويون القدامى على هذه اللفتة الأسلوبية ملاحظتهم الدقيقة في بيان

---

[1] نتائج الفكر في النحو، ص107.

[2] د. فاضل السامرائي، التعبير القرآني، ص26.

[3] البرهان في علوم القرآن، 4/ 66، 67.

[4] السابق، 4/ 67.

الفرق التداولي بين التعبير بالجملة الاسمية والفعلية؛ وهي أن التعبير بالجملة الاسمية يفيد الثبوت والتحقق؛ بخلاف الفعلية فإنه يدل على الحدوث والتجدد[1]. قال السكاكي (ت626هـ): "وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي إذا كان المراد التجدد، كقولك: زيد انطلق أو ينطلق، فالفعل موضوع لإفادة التجدد، ودخول الزمان الذي من شأنه التغير في مفهومه مؤذن بذلك. وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان المراد خلاف التجدد والتغير، كقولك: زيد أبوه منطلق"[2].

وقال أيضًا: "إذا كان المراد من الإخبار مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه، من غير التعرض لقيد زائد؛ كالتجدد والثبوت وغير ذلك، لزم أن تراعي ذلك، فتقول: قام زيد وقعد عمرو، أو: زيد قائم وعمرو قاعد، وكذا: زيد قام وعمرو قعد، وأن لا تقول: قام زيد وعمرو قاعد، وكذا: قام زيد وعمرو قعد، وزيدًا لقيته وعمرو مررت به... أما إذا أريد التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى كما إذا: كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد دون عمرو، وجب أن تقول: قام زيد وعمرو قاعد بعد"[3].

ويبدو من الوهلة الأولى أن الثبوت لا يكون إلا في الجملة الاسمية التي خبرها اسم، أما التي خبرها فعل، نحو: "زيد قام" ففيها إشكال؛ لأنها حينئذ تفيد ثبوت القيام لزيد من حيث اسميتها، والتجدد من حيث فعلية الخبر. وقد فك السبكي (ت773هـ) هذا الإشكال بقوله :" ما قالوه جار على عمومه، ولا تناقض؛ لأن قولك: "زيد قام" يدل على ثبوت نسبة القيام المتجدد، فالقيام متجدد، وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر، ولا بدع في ذلك، فربما كان الفعل المتجدد لشدة لزومه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستقرة"[4].

ومن ثم، فتقسيم النحاة للجملة ليس عبثًا؛ وإنما هو قائم على ملمح وظيفي، يشير بشكل جلي إلى عمق الفكر النحوي الذي راعى الدقة في التعبير والأداء والتنوع في أساليب الخطاب. يقول د. المتوكل:" البنية التركيبية والصرفية تعكس إلى حد بعيد الخصائص المرتبطة بوظيفة التواصل، بحيث يمكن اعتبار بعض مقومات هذه البنية وسائل للتعبير

---

(1) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، 133/2، والبحر المحيط، 81/1، وعروس الأفراح، 367/1.

(2) مفتاح العلوم، ص 218.

(3) السابق، ص 271، 272.

(4) عروس الأفراح، 319/1.

عن الأغراض التواصلية التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها في طبقات مقامية معينة"[1].

وقد وقف علماؤنا القدامى على تلك القيمة الوظيفية – الثبوت والحدوث- موضحين دورها في إيثار استعمال الجملة الاسمية على الفعلية والعكس. وفيما يلي نماذج تؤيد استجابة شكل الجملة من حيث اسميتها وفعليتها لقرينة الثبوت والحدوث؛ وذلك في إطار ما ذكره علماؤنا من آراء وأدلة:

(1) التنوع في استخدام الجملة الاسمية والفعلية، كما في التنزيل العزيز: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ}[البقرة: 8]، حيث جاء ادّعاء المنافقين الإيمان جملة فعلية " آمنا"؛ يريدون: أحدثنا الإيمان، وتركنا الكفر. وجاء الرد عليهم بالجملة الاسمية {وما هم بمؤمنين} المفيدة للثبوت والدوام؛ "لأنه أبلغ من نفي الفعل؛ إذ يقتضي إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين، وينطوي تحته على سبيل القطع نفي بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى الكاذبة على طريقة: {يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها} مبالغة في تكذيبهم؛ ولذلك أجيبوا بالباء"[2].

قال السكاكي:" حين ادعى المنافقون الإيمان بقولهم: "آمنا بالله وباليوم الآخر" جائين به جملة فعلية على معنى: أحدثنا الدخول في الإيمان وأعرضنا عن الكفر، ليروج ذلك عنهم، كيف طبق المفصل في رد دعواهم الكاذبة قوله تعالى " وما هم بمؤمنين " حيث جيء به جملة اسمية ومع الباء"[3].

وجاء على مثله ما حكاه التنزيل العزيز عنهم: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ}[البقرة: 14] مستعملين الجملة الفعلية في خطابهم المؤمنين بقولهم: "آمنا"؛ لأنهم أحدثوا الإيمان خوفًا؛ ليدرأوا عن أنفسهم حُكم الشرك، وعدلوا عنها إلى الاسمية المؤكدة بإنَّ المشددة عند مخاطبة إخوانهم من اليهود وأهل الشرك، بقولهم: "إنا معكم"؛ مخبرين عن أنفسهم بالثبوت والتصميم على اعتقاد الكفر[4].

وقد بيَّن الزمخشري الحالة النفسية التي تتوافق مع الحدوث والثبوت بقوله : "

---

[1] اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص65.

[2] البرهان في علوم القرآن، 70/4، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة، 2/ 134.

[3] مفتاح العلوم، ص218.

[4] انظر: جامع البيان، 271/1.

فإن قلت: لم كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالاسمية محققة بإن؟ قلت: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرًا بأقوى الكلامين وأوكدهما؛، لأنهم في ادِّعاء حدوث الإيمان منهم ونشئه من قبلهم، لا في ادِّعاء أنهم أوحديون في الإيمان غير مشقوق فيه غبارهم، وذلك لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه؛ إذ ليس لهم من عقائدهم باعث ومحرك"[1]. ويتابع قائلا:" وأما مخاطبة إخوانهم، فهم فيما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اليهودية، والقرار على اعتقاد الكفر، والبعد من أن يزلوا عنه على صدق رغبة، ووفور نشاط، وارتياح للتكلم به، وما قالوه من ذلك فهو رائج عنهم متقبل منهم، فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد"[2].

(2) العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية، كما في التنزيل العزيز: {وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ}[الأعراف: 193]؛ فالأصل: أم صمتم[3]؛ وذلك "لما تقتضيه المعادلة في: أدعوتم أم صمتم"[4]. والعدول - رغم قلته - أكثر فائدة؛ لأن الحال هنا تقتضي المخالفة لإفادة الثبوت في الاسمية والحدوث في الفعلية[5]؛ ذلك أنهم من عادتهم المستمرة إذا حزبهم أمر يدعون الله دون أصنامهم. ومن ثم ناسب التعبير عن صمتهم بالجملة الاسمية المفيدة للثبوت والدوام، ولما كان الدعاء أمرًا حادثًا غير معتادين عليه عبر عنه بالجملة الفعلية التي تفيد الحدوث والتجدد[6].

وعلى هذا يكون المعنى: سواء عليكم أأحدثتم الدعاء على غير عادة، أم بقيتم مستمرين على عادة صمتكم، ولو قيل: سواء عليكم أدعوتموهم أم صمتم لأفاد أنَّ صمتهم عن دعائهم لم يكن ثابتًا، وإنما هو صمت حادث، وهذا بخلاف الواقع"[7].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في التنزيل العزيز: {قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ}[الأنبياء: 55]؛ حيث عبر قومُ إبراهيم بالجملة الفعلية: "أجئتنا"، المفيدة

---

[1] الكشاف، 1/ 66 (بتصرف يسير).

[2] السابق، 1/ 66.

[3] انظر: الكتاب، 3/ 64.

[4] الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص947.

[5] انظر: حاشية الصبان، 114/2.

[6] انظر: مفتاح العلوم، ص272، والإيضاح في علوم البلاغة، 134/2، وعروس الأفراح، 1/ 368.

[7] خصائص التراكيب، ص300.

للحدوث والتجدد، ثم عدلوا عنها إلى الاسمية " أنت من اللاعبين"، لإفادة الثبوت والدوام؛ "لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهرًا، وإنما يكون ذلك أحد رجلين إما محق وإما مستمر على لهو الصبا وغي الشباب، فيكون اللعب من شأنه حتى يصدر عنه مثل ذلك"[1]، ولو قال أم لعبت "لأفاد أن اللعب حادث طارئ، وأنه كان قبل ذلك جادا غير هازل، وهذا غير مراد لهم"[2].

(3) ومما سبيله المغايرة بين الاسمية والفعلية ثبوتًا وحدوثًا ما روي في رفع "غشاوة" ونصبها في التنزيل العزيز: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[البقرة: 7]. قُرئت بالرفع إلا ما روى المفضل الضبي عن عاصم بن أبي النَّجُود بالنصب[3]، والرفع على الابتداء والنصب على إضمار: جعل[4].

وقعت المغايرة بين الجملتين في قراءة الجمهور، قال أبو حيان: " وقرأ الجمهور "غشاوة" بكسر الغين ورفع التاء، وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين: إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك آكد؛ لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والاسمية تدل على الثبوت... ونصب المفضل غشاوة يحتاج إلى إضمار ما أظهر في قوله: وجعل على بصره غشاوة، أي: وجعل على أبصارهم غشاوة"[5].

ولعل هذا ما جعل الشهاب (ت1069هـ) يرجح قراءة الجمهور بقوله: "إن التحقيق أن تجعل اسمية معطوفة على الفعلية، وعُدل عن فعليتها للدلالة على الثبوت والدوام الذي اقتضاه المقام؛ لأن سبب الإيمان على ما تقرر حدوث العالم وتغيره، وهو لا يدرك إلا بحاسة البصر... فوجه العدول عن الفعلية إلى الاسمية وترك التناسب المطلوب أنه قصد فيه إلى أن غشاوة البصر ثابتة جِبِلِّيَّة فيهم، فمن لا لبَّ له لا ينظر نظر استبصار في الأنفس والآفاق، بخلاف عدم التصديق وعدم الإصغاء للنذر، فإنه متجدد فيهم قديمًا وحديثًا، فدل النظم على أنهم، كما لم يمتثلوا أوامر الرسول، لم يجروا على مقتضى العقول لخبث طينتهم والطبع على طويتهم"[6].

---

[1] البرهان في علوم القرآن، 69/4، وانظر: مفتاح العلوم، ص272، وعروس الأفراح، 368/1.

[2] خصائص التراكيب، ص300.

[3] انظر: الفراء، معاني القرآن، 13/1، ومعاني القراءات، 131/1، والحجة للقراء السبعة، 291/1.

[4] انظر: الفراء، معاني القرآن، 13/1، والنحاس، إعراب القرآن، 1/ 28، 29.

[5] البحر المحيط، 81/1.

[6] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، 295/1.

ومما سبق يتضح بجلاء أن البنية انعكاس لوظيفتها، وهذا هو أهم مبادئ الدرس الوظيفي المعاصر[1]. فوجوه التراكيب تختلف باختلاف المقام، وكل مقام يعكس بنية شكلية غير تلك التي يعكسها المقام الآخر حسب المهمة الوظيفية المراد تحقيقها.

المطلب الثاني: قرينة الثبوت والحدوث وتفسير العلاقات النحوية:

اعتمد اللغويون القدامى على هذه الوظيفة التداولية - قرينة الثبوت والحدوث - في تفسير اختلاف العلامة الإعرابية في التراكيب المتشابهة؛ ذلك لأنها – أي العلامة - بمعونة السياق "تعبر عن نمط من العلاقات الذهنية العليا، التي تسير وفق نسق بنيوي منضبط يؤدي وظيفته التواصلية بين أركان العملية التواصلية بشكل دقيق ومستغرق لكامل العلاقات النحوية فالدلالية فالتداولية"[2].

أو بعبارة أخرى: إن المكونات التداولية المستكنة في العلاقة النحوية الدلالية بين الرفع والنصب والجر بما هي حالات نحوية، والضمة والفتحة والكسرة بما هي أمارات عليها، تعد مؤسسة للمعاني الوظيفية المتعلقة بها؛ ولهذا ذهب د. تمام حسان إلى أن العبارة الدقيقة: "الإعراب فرع المعنى" كانت في حاجة إلى نعت المعنى بالوظيفي، لتكون: الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعجمي ولا الدلالي؛ وعلة ذلك أن هذا المعنى الوظيفي يحدد الفهم صوتيًّا من حيث إن الحرف مقابل استبدالي، وصرفيًّا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويًّا من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص"[3].

وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على "أن النحو العربي نشأ في أول عهده، كما يدل على ذلك كتاب سيبويه (ت180هـ)، نشأ نشأة علمية لا تعليمية؛ إذ جميع ما في الكتاب يقوم على تحليل العبارات والتراكيب وفق المعنى القائم في الذهن، وتنحو معالجة التراكيب فيه نحو محاولة شرح النظام الذهني الذي يملي نظامًا خاصًّا للتراكيب؛ ولهذا جاء أغلب ما في كتاب سيبويه توجيهًا لوجوه النصب أو الرفع أو الجر في التراكيب، قائمًا على المعنى المراد وعلى ما استقر في ذهن المتكلم من الدلالة، وإن خالف نظيرًا له في تراكيب أخرى"[4].

---

[1] انظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص10.

[2] وظيفية التفكير النحوي عند النحاة العرب، ص105.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها، ص184، وانظر: مناهج البحث في اللغة، ص193.

[4] العلاقة بين المعنى والاعراب، ص303.

والمتتبع لتراثنا اللغوي - وبخاصة كتاب سيبويه - يمكن أن يجد إشارات مهمة تشير بوضوح إلى وظيفية الدرس النحوي القديم؛ حيث ربط بين الوظيفة والبنية، وفسَّر الثانية في ضوء الأولى. ومن أهم هذه الإشارات تفسيرهم لاختلاف العلامة الإعرابية في ضوء المقاصد أو الأغراض التواصلية التي يسعى إلى تحقيقها المتكلم.

ويتجلى ذلك بوضوح فيما ذهب إليه سيبويه من أن قرينة الثبوت والحدوث لها دور فعَّال في تحديد مقصد المتكلم وتعيين العلامة الإعرابية، في قوله: " هذا باب يختار فيه الرفع، وذلك قولك: له علمٌ علمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأُصلاء. وإنما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلُّم ولا تفهُّم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك: له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين؛ لأن هذه الأشياء وما يُشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رُفع الصوت"[1].

ثم أتبع ذلك بقوله: "وإن شئت نصبتَ، فقلت: له علمٌ علمَ الفُقهاء، كأنك مررت به في حال تعلُّم وتفقُّه، وكأنه لم يستكمل أن يقال: له عالِمٌ... وإذا قال: له صوتٌ صوتَ حمار، فإنما أخبر أنه مر به وهو يصوت صوتَ حمار"[2].

ومن الجدير بالذكر هنا أن الثبوت والحدوث ليس ناشئًا مباشرة من العلامة الإعرابية؛ وإنما من مدلول العلامة، وهو الاسمية أو الفعلية. قال سيبويه: " وإنما فُرِّق بين هذا وبين الصوت؛ لأن الصوت علاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل. ويدلك على ذلك قولهم: له شَرَفٌ، وله دِينٌ، وله فَهَمٌ. ولو أرادوا أنه يُدخل نفسه في الدين، ولم يَستكمل أن يقال: له دِينٌ، لقالوا: يَتديَّن وليس بذلك، ويتشرف وليس له شرف، ويتفهم وليس له فهم. فلما كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاج، بَعُدَ النصب في قولهم: له علمٌ علمُ الفقهاء"[3].

قال الشهاب: "ولإشعار النصب بالتجدد اختار سيبويه النصب في: إذا له صوتٌ صوتَ حمار، لأن الصوت عرض غير قارّ، والرفع في: فإذا له علمٌ علمُ الفقهاء"[4].

وبعبارة أخرى: إذا قال قائل: مررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى، فإن كلمة

---

[1] الكتاب، 1/ 361-362.

[2] السابق، 1/ 362.

[3] السابق، 1/ 362.

[4] حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي، 82/1.

"صراخ" يجوز فيها الرفع والنصب حسب إرادة المتكلم وسياق حاله. فالرفع إما على النعت أو البدلية إذا أراد المتكلم حالته الثابتة، والنصب إما على المصدرية أو إضمار فعل أو الحالية إذا أراد المتكلم حالته الطارئة غير المستقرة. قال سيبويه: "باب ما ينتصب فيه المصدر المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى. فإنما انتصب هذا؛ لأنك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلًا منه"[1].

وجاء في الكتاب أيضًا: " هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرتَ المصدر الذي يكون علاجًا؛ وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأول. وذلك نحو قولك: له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ؛ لأنك إنما أردت الوصف، كأنك قلت: له صوتٌ حسن، وإنما ذكرت الصوت توكيدًا ولم تُرد أن تحمله على الفعل، لما كان صفة، وكان الآخر هو الأول، كما قلتَ: ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ، حملتَ الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول"[2].

ومن ثم، فإن سيبويه لم يكتف بتوجيه الوظيفة النحوية فقط عندما تكون الكلمة مرفوعة أو منصوبة، بل تعداه إلى استحضار المقام؛ مبينًا أن المتكلم إذا أراد الثبوت في كلامه توجب عليه أن يلزم حالة الرفع، نحو: له علمٌ علمُ الفقهاء؛ لأنها تعبر عن خصال ثابتة مستقرة في المخاطَب، أما إذا قصد المتكلم في خطابه الحدوث والطروء وعدم الثبوت لجأ إلى استخدام النصب؛ لبيان أن هذه الأمور طارئة لا تستقر لمَنْ أسندت إليه. قال سيبويه: "وإذا قال: له علمٌ علمُ الفقهاء، فهو يُخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِه منه، أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلُّمه على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يُخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لقيه إياه؛ لأن هذا ليس مما يُثْنَى به، وإنما الثناء في هذا الموضع أن يُخبر بما استقر فيه، ولا يُخبر أن أمثل شيء كان منه التعلُّم في حال لقائه"[3].

وشبيه بهذا ما ذكره سيبويه - في باب فاء السببية؛ حيث أجاز رفع الفعل المضارع بعدها- مع إمكانية نصبه على الجواب - للدلالة على الثبوت والاستمرارية. قال سيبويه: "واعلم أنك إن شئت قلت: ائتني فأحدِّثُك، ترفع. وزعم الخليل: أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببًا لحديث، ولكنك كأنك قلت: ائتني فأنا ممن يحدِّثُك البتةَ، جئتَ أو لم

---

[1] الكتاب، 1/ 355، 356.

[2] السابق، 1/ 363.

[3] السابق، 1/ 363.

تجئ"[1]. فإنما عدل عن النصب بالفاء، ولم يجعل الأول سببًا للثاني؛ لأنه جعل الحديث له مستمرًا، وهو جائز على الاستئناف، والتقدير: ائتني فأنا ممن يحدثك جئت أو لم تجئ، أو على إضمار مبتدأ: إن تأتني فأنا أحدثك على كل حال [2].

وبهذه الوظيفة التداولية أيضًا وجه سيبويه رفع الفعل " يُنبِتُ" - مع جواز نصبه على جواب الدعاء - بعد الفاء في قول النابغة الذبياني[3]:

ولا زالَ قَبرٌ بينَ تُبْنَى وجاسِمٍ عليه منَ الوَسمِيِّ جَوْدٌ وو ابِلُ

فيُنبِتُ حَوْذانًا وعَوْفًا مُنَوِّرًا سأُتبِعُهُ من خير ما قال قائِلُ

بقوله: "لم يرد أن يجعل النبات جوابًا لقوله: ولا زال، ولا أن يكون متعلقًا به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب، كأنه قال: فذاك ينبت حوذانًا. ولو نصب هذا البيت قال الخليل لجاز، ولكنا قبلناه رفعًا"[4].

فعلَّة ترجيح سيبويه للرفع أن الشاعر متفائل "بوقوع ذلك لا محالة, ولأنه لما دعا الله عزوجل وثق بالإجابة, فأخرج الكلام مخرج الإيجاب؛ فلهذا كان الرفع أحسن"[5]. ومن ثم، فالفعل "ينبتُ" مرفوع، لوقوعه خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فذاك ينبت. وهذا ما يخدم المعنى؛ لأن الجملة الاسمية تفيد الثبوت وعدم الانقطاع.

---

(1) السابق، 3/ 36، 37.

(2) انظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص876، والبديع في علم العربية، 597/1، وتمهيد القواعد، 4197/8.

(3) البيتان من الطويل، وهما في: الكتاب، 36/3، 37، والمقتضب، 21/2. وفي ديوانه (ص121) رواية أخرى:

سقى الغيث قبرا بين بُصرى وجاسم بغيث من الوسميّ قطْرٌ وو ابلُ

ولا زال ريحانٌ ومسكٌ وعنبرٌ على منتهاه دِيمةٌ ثم هاطلُ

ويُنبتُ حَوْذانا وعوْفا منوّرا سأتبعه من خير ما قال قائلُ

الوسمي: أول المطر؛ لأنه يسم الأرضَ بالنبات، والوابل: أشد المطر، والدِّيمة: المطر السائل الدائم، والحوذان والعوْف ضربان من النَّبت طيبا الرائحة. انظر: ديوانه، ص121.

(4) الكتاب، 36/3، 37.

(5) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص878.

وبالعلة ذاتها يوجه سيبويه رفع الفعل "ينطق" في قول جميل بثينة[1]:

ألم تسألِ الرَّبعَ الخلاءَ فيَنْطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

بقوله: "لم يجعل الأول سببًا للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال؛ كأنه قال: فهو مما ينطق، كما قال: ائتني فأحدِّثُك، فجعل نفسه ممن يحدِّثُه على كل حال"[2]. فالفاء - رغم كونها مسبوقة بالاستفهام- استئنافية وليست سببية؛ ولذلك رفع الفعل بعدها. والعلة هنا أن الرفع على الاستئناف يضعنا أمام جملة اسمية. والاسمية تفيد ثبوت نطق الربع، واستمراريته على كل حال بما فيه من الآثار والعلامات.

وكانت هذه القرينة أيضًا مسوغًا للغويين والمفسرين في ترجيح قراءة العامة برفع "كلمة الله" على النصب[3] في التنزيل العزيز: {وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[التوبة: 40]. قال الفراء (ت207هـ): " وقوله: "وجعل كلمة الذين كفروا السفلى" فأوقع "جعل" على الكلمة، ثم قال: وكلمة الله هي العليا على الاستئناف، ولم ترد بالفعل"[4].

والرفع أوجه؛ لأنه يفيد ثبوت فضل كلمة الله في العلو دون سائر الكلم، ويبعد النصب بـ "جعل"؛ لما فيه من إيهام حدوث العلو لتضمنه معنى الفعل، والفعل يفيد الحدوث والتجدد[5]. قال مكي (ت437هـ): "كل القراء على رفع "كلمة" على الابتداء، وهو وجه الكلام و أتم في المعنى. وقرأ الحسن ويعقوب الحضرمي بالنصب بجعل وفيه بعد من المعنى ...لما في هذا من إيهام أنها صارت عليه، وحدث ذلك فيها، ولا يلزم ذلك في كلمة الذين كفروا؛ لأنها لم تزل مجعولة كذلك سفلى بكفرهم"[6].

وتنبه الشهاب إلى أهمية الانتقال من الفعلية إلى الاسمية، بقوله: " الرفع أكثر

---

(1) البيت من الطويل، وهو في ديوانه، ص91، والمقاصد النحوية، 1888/4، وخزانة الأدب، 524/8. السملق: الأرض التي لا تنبت، وهي المستوية السهلة.

(2) الكتاب، 3/ 37.

(3) قرأ جمهور الناس «وكلمة» بالرفع على الابتداء، وقرأ الحسن ويعقوب الحضرمي «وكلمة» بالنصب على تقدير: وجعل كلمة. انظر: النحاس، إعراب القرآن، 119/2، والمحرر الوجيز، 36/3، والبحر المحيط، 422/5.

(4) الفراء، معاني القرآن، 438/1، و انظر: الأخفش، معاني القرآن، 358/1.

(5) انظر: الكشاف، 272/2، والبحر المحيط، 422/5.

(6) مشكل إعراب القرآن، 329/1.

بلاغة؛ لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت. وإن الجعل لم يتطرق لها؛ لأنها في نفسها عالية بخلاف علو غيرها، فإنه غير ذاتي، بل بجعل وتكلف، فهو عرض زائل غير قار، وإن تراءى للعقول القاصرة خلافه. وقيل: إنما الرفع أبلغ لما في النصب من إيهام التقييد بالظروف السالفة إذ أخرجه وما بعده، وهو وارد على قوله و أيده بجنود، فالأولى التعليل بأن جعل كلمة الله في حيز الجعل والتصيير غير مناسب، بل هو دائم ثابت، ولا كذلك تسفيل كلمة الكفر الذي هو جعلها مقهورة منكوسة بين الناس"[1].

وقد وظف الفراء قرينة الثبوت والحدوث في تبيان علة رفع جمهور القراء "إخوانكم"[2] في التنزيل العزيز:{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ}[البقرة:220]. على الرغم من وقوع النصب في السورة نفسها: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا}[البقرة: 238، 239]، بقوله: "وإنما يرفع من ذا ما كان اسما يحسن فيه "هو" مع المرفوع، فإذا لم يحسن فيه "هو" أجريته على ما قبله، فقلت: إن اشتريت طعاما فجيدا، أي فاشتر الجيد، وإن لبست ثيابا فالبياض، تنصب؛ لأن "هو" لا يحسن هاهنا... وكذلك قول الله: {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا} نصب؛ لأنه شيء ليس بدائم، ولا يصلح فيه "هو"، ألا ترى أن المعنى: إن خفتم أن تصلوا قيامًا فصلوا رجالًا أوركبانًا، فنصبا؛ لأنهما حالان للفعل، لا يصلحان خبرًا"[3].

وتابعه الطبري (ت310هـ) بشيء من التفصيل، موضحًا افتراق المعنيين بقوله: "أيتام المؤمنين إخوان المؤمنين، خالطهم المؤمنون بأموالهم أو لم يخالطوهم... و أنه لم يرد بالإخوان الخبر عنهم أنهم كانوا إخوانًا من أجل مخالطة وُلاتهم إياهم. ولو كان ذلك المراد لكانت القراءة نصبًا، وكان معناه حينئذ: وإن تخالطوهم فخالطوا إخوانكم، ولكنه قرئ رفعًا لما وصفت من أنهم إخوان للمؤمنين الذين يلونهم؛ خالطوهم أولم يخالطوهم. وأما قوله:{فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا}، فنصبٌ، لأنهما حالان للفعل، غير دائمين، ولا يصلح معهما"هو"؛ وذلك أنك لو أظهرت"هو" معهما لاستحال الكلام"[4].

---

[1] حاشية الشهاب، 328/4 (بتصرف يسير)، و انظر: روح المعاني، 290/5.

[2] قرأها القراء بالرفع، أي: فهم إخوانكم، إلا أبا مجلز بالنصب على إضمار فعل، والتقدير: فتخالطون إخوانكم. انظر: البحر المحيط،412/2.

[3] الفراء، معاني القرآن،141/1، 142.

[4] انظر: جامع البيان، 356/4.

ومن ثم الرفع يضعنا أمام جملة اسمية، والتقدير: فهم إخوانكم، والاسمية تفيد ثبوت الأخوة مع المخالطة ومن دونها؛ بخلاف النصب فإنه يستدعي فعل المخالطة، وهو ما يعني تحقق الإخوة بوقوع المخالطة، وهو ما لا يتفق مع سياق الآية؛ ولذلك كان الرفع هنا قراءة الجمهور والنصب في غيره[1].

ومما سبق يمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها أن علماءنا القدامى - وفي مقدمتهم سيبويه والفراء- أدركوا القيمة الوظيفية لقرينة الثبوت والحدوث وأهميتها في عملية التواصل؛ منبهين على القيمة الوظيفية للرفع والنصب، وأن اختيار أحدهما مرتبط بمراد المتكلم؛ ذلك أن الرفع يتعلق بما هو ثابت ودائم؛ بخلاف النصب فإنه يتعلق بما هو حادث وطارئ، ومن ثم يتوجب على المتكلم أن يكون على دراية بأحوال الشيء الذي يتحدث عنه، لكي يكون اختياره متسقًا مع سياق الحال.

المطلب الثالث: قرينة الثبوت والحدوث واستنباط القاعدة الفقهية:

استثمر اللغويون والمفسرون هذه المرجعية الفكرية . قرينة الثبوت والحدوث - في تحديد اختياراتهم التركيبية وفي استنباط الأحكام الفقهية؛ وذلك لما تحدثه في التركيب من إمكانات أسلوبية ناتجة عن إيثار وجه الرفع على النصب أو العكس، وما يستتبع ذلك من تقديرات. فالثبوت وجهه الرفع، ويكون لما سبيله الوجوب، والحدوث وجهه النصب، ويكون لما له دلالة على الحث والترغيب؛ بناء على ما تقرر من أن الجملة الاسمية "أثبت وآكد من الجملة الفعلية"[2].

ومن تلك القواعد الفقهية ما ذهبوا إليه من أن سبيل الواجبات المجيء بالمصدر مرفوعًا لدلالته على الثبوت والعموم؛ بخلاف المصدر المنصوب فإنه يأتي مع المندوبات لدلالته على التوقيت غير الدائم[3].

ومما سبيله هذا التوجيه ما جاء في التنزيل العزيز: {فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ}[البقرة: 178]؛ حيث علل الفراء الرفع في "اتِّبَاع"[4] بأنه وجه الكلام؛ " لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل. فكأنه قال: فالأمر فيها

---

[1] انظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص104.

[2] البحر المحيط، 151/2.

[3] انظر: المحرر الوجيز، 1/ 246.

[4] قرأها الجمهور بالرفع، وقرأها ابن أبي عبلة «فاتباعًا» بالنصب. ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 249/1، والمحرر الوجيز، 246/1.

على هذا، فيرفع. وينصب الفعل إذا كان أمرًا عند الشيء يقع ليس بدائم، مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجدًّا جدًّا وسيرًا سيرًا، نصبت؛ لأنك لم تنوبه العموم، فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله... ومثله في القرآن كثير، رفع كله؛ لأنها عامة، فكأنه قال: من فعل هذا فعليه هذا"[1].

ويزيد الأمر وضوحًا في تفسيره قوله . تعالى : {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ}[محمد:4]، مبينًا علة الإتيان بالمصدر"ضرب" منصوبًا على الأصل؛ وهي أن الضرب ليس ثابتًا؛ و إنما موقوت بالوقعة؛ وذلك في قوله: "فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو، ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله؛ فلذلك نصب، وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدو فتهليلًا وتكبيرًا وصدقًا عند تلك الوقعة، كأنه حث لهم، وليس بالمفروض عليهم أن يكبروا"[2].

وقد أفاد الطبري من مرجعية الثبوت والحدوث في اختيار الحركة الإعرابية الدالة على الحكم الفقهي، بقوله: " فإن قال لنا قائل: وكيف قيل: {فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ}، ولم يقل: فاتباعًا بالمعروف وأداءً إليه بإحسان، كما قال: {فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ}؟ قيل: لو كان التنزيل جاء بالنصب، وكان: فاتباعًا بالمعروف وأداءً إليه بإحسان،كان جائزًا في العربية صحيحًا، على وجه الأمر، كما يقال: ضربًا ضَربًا، وإذا لقيتَ فلانًا فتبجيلا وتعظيمًا؛ غير أنه جاء رفعًا، وهو أفصح في كلام العرب من نصبه"[3].

واعتل لذلك بقوله: " وكذلك ذلك في كل ما كان نظيرًا له، مما يكون فرضًا عامًّا – في من قد فعل، وفي من لم يفعل إذا فعل- لا ندبًا وحثًّا. ورفعه على معنى: فمن عُفي له من أخيه شيء، فالأمر فيه: اتباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسان، أو فالقضاء والحكم فيه اتباع بالمعروف... وأما قوله:{فَضَرْبَ الرِّقَابِ} فإن الصواب فيه النصب، وهو وجه الكلام؛ لأنه على وجه الحث من الله عبادَه على القتل عند لقاء العدو، كما يقال: إذا لقيتم العدو فتكبيرًا وتهليلًا، على وجه الحضِّ على التكبير، لا على وجه الإيجاب والإلزام"[4].

وجاء على مثله أيضًا تعليلهم رفع "إمساك وتسريح" من قوله جل ثناؤه:{الطَّلَاقُ

---

[1] الفراء، معاني القرآن،109/1.

[2] السابق، 109/1.

[3] جامع البيان، 372/3.

[4] السابق، 372/3.

مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ}[البقرة: 229]؛ للدلالة على أنها حالة عامة واجبة[1] ثابتة غير موقوتة؛ لأنه "لما كان المعنى يعم الناس في الإمساك بالمعروف...كان كالجزاء، فرفع لذلك"[2]. وقد أجازوا النصب على المصدر في غير القرآن، وتأولوا الرفع على الابتداء والخبر محذوف، على تقدير: فعليكم إمساك بمعروف[3].

يقول ابن عاشور: " إمساك وتسريح مصدران، مراد منهما الحقيقة والاسم، دون إرادة نيابة عن الفعل، والمعنى أن المطلق على رأس أمره فإن كان راغبا في امرأته فشأنه إمساكها أي مراجعتها، وإن لم يكن راغبا فيها فشأنه ترك مراجعتها فتسرح ... ويجوز أن يكون إمساك وتسريح مصدرين جعلا بدلين من فعليهما، على طريقة المفعول المطلق الآتي بدلا من فعله، وأصلهما النصب، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لإفادة معنى الدوام"[4].

ومن ذلك أيضًا ترجيح المفسرين لقراءة رفع "وصية"[5] من قول الله سبحانه:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ}[البقرة: 240]، والأصل فيه النصب على المصدر، أي: فليوصوا وصية، ثم عُدل به إلى الرفع لقصد الدوام، والتقدير: فعليهم وصية[6].

وهذا ما ارتآه الإمام الطبري؛ وذلك في قوله: " وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأه رفعا؛ لدلالة ظاهر القرآن على أن مُقام المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها المتوفَّى حولا كاملا، كان حقا لها قبل نزول قوله:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍوَعَشْرًا}، وقبل نزول آية الميراث، ولتظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو الذي دل عليه الظاهر من ذلك، أوصى لهن أزواجهن بذلك قبل وفاتهن، أو لم يوصوا لهن به"[7].

---

(1) المحرر الوجيز، ج246/1.

(2) الفراء، معاني القرآن، 185/2.

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن، 113/1، 114، ومشكل إعراب القرآن،130/1.

(4) التحرير والتنوير، 406/2.

(5) قرأ ابن كثير ونافع و أبو بكر عن عاصم والكسائي ويعقوب: (وصيةٌ) رفعًا، وقرأ الباقون: (وصيةً) نصبًا. انظر: السبعة في القراءات، ص184، والحجة للقراء السبعة، 341/2، وحجة القراءات، ص138.

(6) انظر: زاد المسير في علم التفسير، 217/1، والتحرير والتنوير، 472/2.

(7) جامع البيان، 252/5.

ويستدل على ذلك بأنه: "لما قال الله تعالى ذكره:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ}، وكان الموصي لا شك، إنما يوصي في حياته بما يأمر بإنفاذه بعد وفاته، وكان محالا أن يوصي بعد وفاته، وكان تعالى ذكره إنما جعل لامرأة الميت سكن الحول بعد وفاته علمنا أنه حق لها وجب في ماله بغير وصية منه لها؛ إذ كان الميت مستحيلًا أن تكون منه وصية بعد وفاته"[1].

وهذا المعنى المستكن في الرفع لا يتأتى مع النصب؛ لأنه " لو كان ذلك واجبًا لهن بوصية من أزواجهن المتوفّين، لم يكن ذلك حقًّا لهن إذا لم يوص أزواجهن لهن به قبل وفاتهم، ولكان قد كان لورثتهم إخراجهن قبل الحول، وقد قال الله . تعالى ذكره :"غير إخراج". ولكن الأمر في ذلك بخلاف ما ظنه في تأويله قارئُه:"وصيةً لأزواجهم"، بمعنى: أن الله تعالى كان أمر أزواجهن بالوصية لهنّ. و إنما تأويل ذلك: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا، كتب الله لأزواجهم عليكم وصية منه لهن أيها المؤمنون أن لا تخرجوهن من منازل أزواجهن حولا ... ثم ترك ذكر:"كتب الله"، اكتفاء بدلالة الكلام عليه، ورفعت "الوصية" بالمعنى الذي قلنا قبل"[2].

ومن ثم، فاللغويون والمفسرون قد اعتمدوا على مرجعية الثبوت والحدوث في تقرير أن الثبوت يستلزم الرفع، وهذا سبيله الواجبات؛ أما الحدوث فيأتي مع المندوبات - كما وضح من خلال الآيات الكريمة السابقة - والاختيار في المندوبات النصب.

وزيادة على ذلك كان تبريرهم للعلامة الإعرابية "يقوم على إدراك عميق بالمعاني النحوية والدلالية التي تتشكل من العلاقات بين المفردات داخل التراكيب من جهة، ومن حركة هذه المفردات والعلاقات فيما بينها داخل النص ككل من جهة أخرى"[3].

وهذا يعني أننا أمام فكر وظيفي استحضر أركان العملية التواصلية: المتكلم والمخاطب والخطاب. وكان من نتائج هذا المنهج أن نُظر إلى البنى التركيبية على أنها انعكاس لأغراض تواصلية، وما قضايا الثبوت والحدوث إلا نموذج دال على وظيفية الفكر اللغوي القديم.

---

[1] السابق، 252/5، 253.

[2] السابق، 253/5.

[3] عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبوية، ص225.

المبحث الثاني

التقييدات التركيبية لقرينة الثبوت والحدوث

رافقت قرينة الثبوت والحدوث مرحلة التقعيد النحوي، وتركت أثرًا واضحا في آراء النحاة الأوائل، وكشفت عن عمق التفكير النحوي، بوصفها أحد الأسس التي أسهمت في تفسير الظواهر النحوية واستنباط الأحكام المنظمة لها.

ومن ثم ينهض هذا المبحث لرصد أثر قرينة الثبوت والحدوث في إنتاج البنية التركيبية وتوجيه الحكم النحوي. ولم يكن الغرض من هذا المبحث تتبع مسائل هذه القرينة في أبواب النحو العربي؛ فهذا أمر واسع لا يحتمل البحث استيعابه؛ وإنما الوقوف على بعض النماذج للتنبيه على التقييدات التركيبية التي تستدعيها هذه القرينة.

أولًا: العدول عن نصب المصدر النائب عن فعله إلى الرفع:

ذهب النحاة إلى أن الأصل في المصدر النائب عن فعله النصب [1]. قال الشريف الجرجاني: "المصادر أحداث متعلقة بمحالها، كأنها تقتضي أن تدل على نسبتها إليها، والأصل في بيان النسب والتعلقات هو الأفعال، فهذه مناسبة تستدعي أن يلاحظ مع المصادر أفعالها الناصبة لها، وقد تأيدت هذه المناسبة في مصادر مخصوصة بكثرة الاستعمال منصوبة بأفعال مضمرة؛ فلذلك حكم بأن أصله النصب"[2].

ولكن قد يُعدل عنه إلى الرفع للدلالة على غرض بلاغي يُستفاد من السياق؛ وهو الدلالة على الثبوت؛ وذلك بخلاف النصب الدال على الحدوث والتجدد المستفاد من فعله المضمر الناصب له[3].

جاء في كتاب سيبويه (ت180هـ) تحت عنوان " هذا باب من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء": "وذلك قولك: سلامٌ عليك ولبَّيك، وخيرٌ بين يديك، ووَيْلٌ لك، ووَيْحٌ لك، ووَيْسٌ لك... فهذه الحروف كلها مبتدأ مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنك ابتدأتَ شيئًا قد ثبت عندك، ولستَ في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أن "حسبُك" فيها معنى النهى، وكما أن "رحمةُ الله عليه"

---

[1] انظر: الكتاب، ج1ص311 وما بعدها، المقتضب: ج3ص 219، 220.

[2] انظر: الحاشية على الكشاف، ص 176.

[3] انظر: الكليات، ص814.

فيه معنى رَحِمَه اللهُ. فهذا المعنى فيها، ولم تُجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنتَ في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها"[1].

وقال المبرد (ت285هـ): "وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها؛ فإن كان الموضع بعدها أمرًا أودعاءً لم يكن إلا نصبًا، وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعًا، وإن كان يقع لهما جميعًا كان النصب والرفع"[2].

وقال ابن يعيش (ت643هـ): "والفرق بين الرفع والنصب أنّك إذا رفعت كأنك ابتدأتَ شيئًا قد ثبت عندك واستقرَّ، وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها"[3].

وقال ابن المنير (ت683هـ): " والسر في الفرق بين الرفع والنصب أن في النصب إشعارًا بالفعل، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدد والطروِّ، ولا كذلك الرفع، فإنه إنما يستدعى اسمًا؛ ذلك الاسم صفة ثابتة"[4].

وذهب الرضي (ت688هـ) إلى أنهم " إن أرادوا الزيادة في المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرًا عنه، نحو: زيد سير سير... فينمحي إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلًا؛ لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه، ولمثل هذا المعنى، أعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة"[5].

وعلَّق الصبان (ت1206هـ) على هذا الفرق بقوله: "هذا يقتضي أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام؛ لأن بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره، وهو يدل على التجدد، فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع"[6].

والعدول عن نصب المصدر النائب عن فعله إلى الرفع شواهده في القرآن الكريم وكلام العرب كثيرة. وفيما يلي عرض لبعض منها، وبيان لأثر قرينة الثبوت في توجيه الرفع:

1- قوله تعالى: {الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ}[الفاتحة:2]؛ حيث اتفق القراء السبعة على ضم دال "الحمد"، وأصله النصب، وهو قراءة من فتح الدال[7]، على أنه منصوب بفعل

---

(1) الكتاب، 330/1، وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 300/1.

(2) المقتضب، 3/ 221.

(3) شرح المفصل، 226/1، 227.

(4) الانتصاف بهامش الكشاف، 1/ 9.

(5) شرح الرضي على الكافية، 1/ 316.

(6) انظر: حاشية الصبان، 14/1 (بتصرف يسير).

(7) أجمع السبعة وجمهور الناس على رفع الدال من «الحمد لله»، وروي عن سفيان بن عيينة ورؤبة بن

مضمر، تقديره: أحمد الله أو حمدت الله؛ و إنما عُدل عنه إلى الرفع؛ لأنه أمكن في المعنى؛ لدلالته على عموم الحمد وثبوته لله تعالى، بخلاف النصب فإنه يفيد حدوث الحمد وتجدده حينًا بعد حين للتذكير بآلاء الله . تعالى . وتخصص الحمد بتخصيص فاعله[1]. قال أبو حيان: " وقراءة الرفع أمكن في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة؛ لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى؛ أي حمده وحمد غيره... ومن نصب فلا بد من عامل تقديره أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث"[2].

ومن ثم كان رفع المصدر متَّسقًا مع السياق؛ "لأنه إن قدر الفعل "أحمد" بهمزة المتكلم فلا يعم إلا تحميدات المتكلم دون تحميدات جميع الناس، وإن قدر الفعل "نحمد" وأريد بالنون جميع المؤمنين بقرينة اهدنا الصراط المستقيم وبقرينة إياك نعبد فإنما يعم محامد المؤمنين أو محامد الموحدين كلهم، كيف وقد حمد أهل الكتاب الله تعالى وحمده العرب في الجاهلية... أما إذا صار الحمد غير جار على فعل فإنه يصير الإخبار عن جنس الحمد بأنه ثابت لله، فيعم كل حمد"[3].

وهذه الوظيفة التداولية قد استكنى سيبويه فحواها فيما نقل عنه أنه قال: "إذا قال الرجل الحمد لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في قوله حمدت الله حمدا، إلا أن الذي يرفع الحمد يخبر أن الحمد منه ومن جميع الخلق لله تعالى، والذي ينصب الحمد يخبر أن الحمد منه وحده لله تعالى"[4].

(2) قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ} [هود: 69]؛ حيث جاءت تحية إبراهيم عليه السلام جملة اسمية، والتقدير: أمري سلام؛ للدلالة على ثبوت سلامه واستقراره قبل حديثه مع الملائكة وبعده؛ وذلك بخلاف النصب الدال على الحدوث والتجدد؛ لما فيه من معنى الفعل، والتقدير: سلَّمنا سلامًا، وفيه دلالة على إثبات التحية أثناء الحديث[5]. ولعل هذا ما جعل الزمخشري يذهب إلى أن "

العجاج «الحمد لله» بفتح الدال. انظر: المحرر الوجيز، 66/1، والجامع لأحكام القرآن، 135/1.

[1] انظر: الكشاف، 9/1، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 27/1، وشرح الأشموني، 17/1.

[2] البحر المحيط، 34/1.

[3] التحرير والتنوير، 1/ 158.

[4] النحاس، معاني القرآن،57/1، و انظر: الكتاب، 319/1، 328.

[5] انظر: معاني القرآن وإعرابه، 60/3، وشرح المفصل، 226/1، 227.

إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه"[1].

قال ابن يعيش: "ومن ذلك قولُهم: سلامٌ عليك، ووَيْلٌ له. قال الله تعالى: {سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي}، و{وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ}...فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداءُ بها؛ لأنها ليست أخبارًا في المعنى، إنما هي دعاءٌ، أو مسألةٌ، فهي في معنى الفعل، كما لو كانت منصوبة، والتقدير: لِيُسَلَّمِ الله عليك، ولِيَلْزَمْهُ الوَيْلُ...فلما كانت في معنى الفعل، كانت مفيدة، كما لو صرحت بالفعل"[2].

وبالعلة ذاتها ذهب الرضي إلى أن المصدر في قولهم: سلام عليك، بمعنى: سلَّمك الله، " فالأصل: سلَّمك الله سلاما، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوبًا، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النصب على الحدوث، فرفعوا "سلام"... بعد حذف الفعل نفضًا لغبار معنى الحدث"[3].

(3) قوله تعالى:{قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[يوسف:18]؛ حيث أتى المصدر "صبر"، وهو نائب عن فعله المضمر مرفوعًا، والأصل نصبه؛ للدلالة على أن يعقوب عليه السلام أمر نفسه بالصبر الثابت الدائم غير المنقطع؛ أي: أمرى صبرٌ جميلٌ[4].

وهذه الدلالة القارة في حالة الرفع لا تكون مع النصب؛ لأنه حينئذ يكون صبرًا مؤقتًا غير دائم، وهذا الأمر أشار إليه سيبويه بعد أن أنشد قول الراجز[5]:

يشكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى

صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتَلى

حيث ذهب إلى أن نصب المصدر "صبر" أكثر وأجود من الرفع؛ لأنه يأمر جمله

---

(1) الكشاف: 9/1.

(2) شرح المفصل، 226/1.

(3) شرح الرضي على الكافية، 1/ 236.

(4) انظر: الكتاب، 321/1، والأصول في النحو، 249/2.

(5) من الرجز، بلا نسبة في: الكتاب، 321/1، وأسرار البلاغة، ص422، وشرح التسهيل، 192/2، وللملبد بن حرملة في: شرح أبيات سيبويه، 208/1.

بالصبر؛ وقت كان يشكو من طول السرى[1].

(4) قول الشاعر[2]:

فقالت: حَنانٌ، ما أتى بك هَهُنا أَذُو نسب أم أنتَ بالحي عارفُ؟

فـ"حنان" خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: أمرنا حنان، وأصله أن يكون منصوبًا بفعل مضمر؛ لأنه من المصادر التي أُتي بها نائبة عن التلفظ بأفعالها. ولكنها لم تُرد حِنَّ حنانًا، وعدلت به إلى الرفع؛ لقصد الثبوت والدوام[3].

ولذا اختار سيبويه – بعد توجيهه للبيت السابق- قراءة العامة برفع "معذرة" من قوله تعالى: {قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ}[الأعراف:164]؛ للدلالة على أن هذه حالهم وديدنهم؛ لأنهم "لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر لِيمُوا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعِظون قومًا؟ قالوا: مَوْعِظتُنا مَعْذِرَةٌ إلى ربكم"[4].

(5) قولهم: "سَمْعٌ وطاعةٌ"بالرفع، والأصل: سمعًا وطاعةً بالنصب، بمعنى: أسمع سمعًا وأطيع طاعةً، ثم عُدل إلى الرفع لإفادة ثبات الطاعة واستقرارها؛ كأنهم قالوا: أمرنا سمع وطاعة[5]. قال الفراء: " العرب لا تقوله إلا رفعًا، وذلك أن القوم يؤمرون بالأمر يكرهونه، فيقول أحدهم: سمعٌ وطاعةٌ"[6]. ومثله في التنزيل العزيز: {وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ} [النساء: 81]، {قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ} [النور: 53].

ثانيًا: التناوب بين المشتقات وإعمالها:

ذهب اللغويون إلى أن "الاسم إذا عمل صار كالفعل يدل على التجدد، ويدل على الثبوت ما لم يعمل"[7]. وهذا واضح في "الصفات العاملة من أسماء الفاعلين وغيرها،

---

(1) انظر: الكتاب، 321/1، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، 213/2.

(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الكتاب، 320/1، والمقاصد النحوية، 512/1، وشرح الأشموني: 211/1، وللمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب، 113/2.

(3) انظر: المقتضب، 3/ 225، والتذييل والتكميل، 314/3، والمقاصد النحوية، 1/ 512، والهمع، 391/1.

(4) انظر: الكتاب، 320/1.

(5) انظر: الكتاب، ج349/1، والأخفش: معاني القرآن، 102/1، والكشاف، 539/1.

(6) الفراء: معاني القرآن، 39/1.

(7) انظر: عروس الأفراح، 318/1 (بتصرف).

غير الصفة المشبهة، فإنها كلها دالة على التجدد حتى المصدر إذا عمل"[1].

قال البغدادي: " إن حُمل اسم الفاعل على العامل فدوامه تجددي لا ثبوتي، وإن حُمل على غير العامل فهو يفيد الاستمرار الدوامي لا التجددي بالقرينة... وعمله إنما ينافي حمله على الاستمرار الثبوتي إذا كان عاملا في المفعول به، أما عمله في الظرف أو في المفعول المطلق فلا ينافي إفادته للدوام الثبوتي، وأما إذا عمل في المفعول به فإنه يفيد الاستمرار التجددي"[2].

وهنا يبرز إشكالان في إعمال الصفة المشبهة؛ فعلى الرغم من ثبوتها وعدم جريانها على المضارع فإنها تعمل عمل فعلها، وكان الأقيس ألا تعمل[3].

ويندفع الإشكال الأول بقول العبادي (ت994هـ): " اسم الفاعل إذا كان للثبوت كان غير عامل، وكانت إضافته حقيقية، وحينئذ يستشكل ذلك بالصفة المشبهة فإنها للثبوت، ومع ذلك فهي عاملة وإضافتها لفظية ... لأن عملها بسبب مشابهتها لاسم الفاعل في أنها تؤنث وتثنى وتجمع، وهذه المشابهة متحققة فيها دائما، فعملت دائما، وكانت إضافتها لفظية دائمًا، لوجود سبب العمل دائمًا، بخلاف اسم الفاعل فإن عمله لمشابهته الفعل المضارع، فإذا كان بمعنى الثبوت فاتته المشابهة؛ لأن المضارع لا يكون للثبوت فلم يعمل؛ لانتفاء سبب العمل، وكانت إضافته حقيقية"[4].

ويزول الإشكال الثاني بقول ابن يعيش (ت643هـ): "فإن قيل: فإذا زعمتم أن هذه الصفات ونحوها في معنى الماضي؛ فما بالكم تُعْمِلونها، واسم الفاعل الذي شُبِّهت به إذا كان ماضيًا لا يجوز أن يعمل؟ قيل: هذه الصفات، وإن كانت من أفعال ماضية، إلا أن المعنى الذي دلَّت عليه أمر مستقرٌّ ثابت متصل بحال الإخبار، ألا ترى أن "الحسن" و"الكرم" معنيان ثابتان، ومعنى الحال أن يكون موجودًا في زمن الإخبار، فلمَّا كان في معنى الحال، أُعْمِل فيما بعده، ولم يخرج بذلك عن منهاج أسماء الفاعلين"[5].

وننتهي مما سبق إلى أن المشتقات تكون أفعالًا في صورة الاسم إذا قُصد بها

---

[1] السابق، 319/1 (بتصرف يسير).

[2] البغدادي، خزانة الأدب، 2/ 37.

[3] انظر: توضيح المقاصد والمسالك، 875/2.

[4] رسالة في اسم الفاعل، ص78.

[5] انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 4/ 108 (بتصرف يسير).

الحدوث؛ أما إذا كان الغرض منها الثبوت فإنها أسماء حقيقية غير عاملة [1]. وقد تعلَّقت بهذه القضية مسائل؛ أهمها:

المسألة الأولى: ذهب النحاة على أنه إذا أُريد باسم الفاعل أو اسم المفعول الثبوت والدوام أصبح صفة مشبهة، نحو: طاهر القلب، ومهذَّب الطبع. وإذا قُصد بالصفة المشبهة الحدوث والتجدد، نحو: فَرِح، وحسن، وشجاع، وشريف، وما أشبهها، حُولت إلى وزن اسم الفاعل، فتقول: فارح، وحاسن وشاجع، وشارف، واستعملت استعماله[2].

قال الزمخشري: " وهي [الصفة المشبهة] تدل على معنى ثابت؛ فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غدًا، وكارم وطائل... وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك، فيقال: ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدب الخدام"[3].

وبهذه المرجعية ذهب ابن مالك إلى أنه " إذا قُصد استقبال [الصفة المشبهة] المصوغة من ثلاثي على غير فاعل رُدَّت إليه بصيغة فاعل...وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة"[4]. فالمتكلم مثلًا إذا أراد وصف رجل بملازمة الكرم له أتى بالصفة المشبهة "كريم"؛ أما إذا كان الكرم عارضًا غير ملازم له، جاء باسم الفاعل "كارم الآن أو غدا".

ويتجلى أثر قرينة الثبوت والحدوث في تحديد شكل البنية وربطها بالوظيفة الإبلاغية، في الجوانب الآتية:

[1] ردُّ بناء الصفة المشبهة إلى فاعل بقصد الحدوث، ومن شواهده:

- قوله سبحانه:{وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ}[الأعراف:64]، في قراءة من قرأ "عامين"[5]؛ حيث قُصد بالصفة المشبهة الحدوث فرُدَّت إلى اسم الفاعل؛ للدلالة على أن العمى عارض. قال الزمخشري: والفرق بين العمى والعامي، أن العمى يدل

---

[1] أما ما جاء من إعمال اسم الفاعل في قوله ـ تعالى ـ: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ} [الكهف: 18]، مع دلالته على الثبوت وامتناع الفعل هاهنا - فلا يجوز: وكلبهم يبسط؛ لأن الفعل لا يؤدي الغرض؛ إذ المراد تأدية هيئة هذا الكلب من غير حدوث وتجدد - فقد وجه بأن الكلام جاء على حكاية الحال. ولولا هذا التأويل لما عمل اسم الفاعل لثبوته، وبعده عن الفعلية. انظر: دلائل الإعجاز، ص175، وعروس الأفراح، 318/1، والدر المصون، 8/ 325.

[2] انظر: المقاصد النحوية، 3/ 1446، وشرح التصريح، 48/2، وتمهيد القواعد، 2813/6.

[3] انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص 293 (بتصرف يسير).

[4] انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 103/3(بتصرف يسير).

[5] هذه القراءة حكاها الزمخشري. انظر: الكشاف، 382/2، والدر المصون، 358/5.

على عمى ثابت، والعامي على عمى حادث"[1].

- وقوله تعالى:{فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ}[هود: 12]، حيث عدل عن ضَيِّق وهو الأكثر استعمالًا إلى ضائق؛ للدلالة على أن الضيق ليس وصفًا ثابتًا في صدر الرسول – عليه الصلاة والسلام- و إنما هو وصف عارض غير ثابت[2].

ويقارن الشنقيطي (ت1393ه) بين ضائق وضيِّق، مبينًا مناسبة التعبير باسم الفاعل في هود: {وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ}، وبالصفة المشبهة في الأنعام:{وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا} [الأنعام: 125]، والفرقان:{وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا}[الفرقان: 13]، بقوله: "والجواب عن هذا هو أنه تقرر في فن الصرف أن جميع أوزان الصفة المشبهة باسم الفاعل إن قُصد بها الحدوث والتجدد جاءت على وزن فاعل مطلقا...وإن لم يقصد به الحدوث والتجدد بقي على أصله. وإذا علمت ذلك فاعلم أن قوله تعالى في سورة هود: "وضائق به صدرك" أريد به أنه يحدث له ضيق الصدر، ويتجدد له بسبب عنادهم وتعنتهم في قولهم: "لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك"، ولما كان كذلك، قيل فيه: ضائق بصيغة اسم الفاعل، أما قوله: "ضيقا" في الفرقان والأنعام فلم يرد به حدوث؛ ولذلك بقي على أصله"[3].

- وقوله تعالى:{ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ} [المؤمنون: 15]، قُرئ (لميِّتُونَ) و(لمائتون)[4]، والفرق بينهما - فيما ذهب إليه اللغويون - أن الميِّت يدل على الثبوت؛ والمعنى: لصائرون لا محالة إلى الموت، والمائت يدل على الحدوث الذي يفيده بناء اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال، فيقال: زيد مائت الآن، ومائت غدا، كالفعل يموت؛ ولذلك يقال لمن سيموت: ميِّت ومائت، ويقال لمن مات: ميت فقط دون مائت لثبوت الصفة واستقرارها[5].

قال الفراء: "العرب تقول لمن لم يمت: إنك ميِّت عن قليل ومائت، ولا يقولون للميت الذي قد مات: هذا مائت، إنما يقال في الاستقبال، ولا يجاوز به الاستقبال. وكذلك يُقال:

---

(1) الكشاف،115/2، و انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 109/4، والبحر المحيط، 85/5.

(2) انظر: المحرر الوجيز، 154/3، والكشاف، 382/2، والمقاصد الشافية، 399/4.

(3) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 28/6 (بتصرف يسير).

(4) قرأ العامة " لميتون"، وقرأ ابن أبي عبلة و ابن محيصن: لمائتون. انظر: الزجاج: معاني القرآن، 9/4، والكشاف، 179/3، والبحر المحيط، 552/7.

(5) انظر: الكشاف، 179/3، و ابن مالك: شرح التسهيل، 103/3، والدر المصون، 325/8.

هذا سيِّد قومه اليوم، فإذا أخبرت أنه يكون سيدهم عن قليل، قلت: هذا سائد قومه عن قليل وسيِّد. وكذلك الطمع، تقول: هو طامع فيما قِبلك غدًا. فإذا وصفته بالطمع قلت: هو طمع... وهذا الباب كله في العربية على ما وصفت لك"[1].

- وقوله سبحانه: {وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ}[الشعراء: 56]، قُرئ "حذرون"، و"حاذرون"[2]، والفرق بين القراءتين أن من قرأ "حذرون" أفاد أنهم جمع ديدنهم وعادتهم الحذر، ومن قرأ "حاذرون" أفاد الحدوث والتجدد؛ كأنه ذهب إلى معنى أنهم قوم لا يحذرون إلا عصرهم هذا[3].

- وقول قيس بن الخطيم[4]:

أبلغ خِداشا أنني مَيِّت كلُّ امرئ ذي حَسَب مائتُ

- وقول الأشجع السلمي[5]:

وما أنا من رُزْءٍ وإن جلَّ جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارحُ

- وقول لبيد بن ربيعة العامري[6]:

رأيتُ التُّقى والحمد خير تجارة رَباحا إذا ما المرءُ أصبح ثاقِلا

- وقول قيس بن العيزارة[7]:

وقلتُ لهم شاءٌ رَغيبٌ وجاملٌ فكلكم من ذلك المال شابعُ

فلما أرادوا الحدوث في الزمن المستقبل عدلوا عن الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل؛ فقالوا: مائت، جازع، فارح، ثاقل، شابع. والأصل: ميت، جزع، فرح، ثقيل،

---

(1) الفراء: معاني القرآن، 232/2.

(2) قرأ عامة قراء المدينة والبصرة:"حذرون" بغير ألف، وقرأ عامة قراء الكوفة: "حاذرون" بالألف. انظر: جامع البيان، 353/19، و أنوار التنزيل، 139/4.

(3) انظر: مفاتيح الغيب، 506/24، و أنوار التنزيل، 139/4.

(4) البيت من السريع، في ديوانه، ص211.

(5) البيت من الطويل، في: الأصفهاني: شرح ديوان الحماسة، ص607، والمقاصد النحوية، 1445/3، وخزانة الأدب، 295/1.

(6) البيت من الطويل، في: ديوانه، ص119، وتخليص الشواهد، ص435، والمقاصد النحوية، 837/2.

(7) البيت من الطويل، في: التمام في تفسير أشعار هذيل، ص14، وشرح التسهيل، 103/3، والتذييل، 49/11.

شبعان[1].

[2] خضوع اسم الفاعل لأحكام الصفة المشبهة بقصد النص على الثبوت، ومن شواهده: قوله تعالى:{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}[1]الفاتحة: 2-4]، وقوله سبحانه: {فالق الحبِّ والنوى} [الْأَنْعَام: 95]، وقوله جل جلاله: {غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ}[غَافِر: 3].

حيث ذهب بعض المفسرين واللغويين إلى أن أسماء الفاعلين في هذه الآيات إضافتها محضة، وقد اكتسبت التعريف من الإضافة؛ لأنه لا يراد منها الحدوث أو التقيُّد بزمن، بل قُصد بها الثبوت والاستمرار؛ ولذلك جاءت أوصافًا لأعرف المعارف؛ وهو اسم الله تعالى[2].

قال الصبان: "المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث، فتفيده الإضافة تعريفًا لعدم عمله حينئذٍ فتكون إضافته معنوية، أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة فتفيده الإضافة تعريفًا باعتبار دلالته على المضي؛ لعدم عمله بهذا الاعتبار، كما قرروا مثل ذلك في قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}[3].

وقال أ. عباس حسن: "فهذه الأوصاف المتصلة بالله...ليست طارئة، ولا عارضة، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضي بانقضائه؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه، ومن ثم كانت تلك الصيغ في معناها ودلالتها صفات مشبهة، وليست اسم فاعل إلا في الصورة اللفظية، والأحكام النحوية الخاصة به برغم أنها على صيغة فاعل"[4]؛ لذا اكتسبت التعريف من الإضافة، ووصف بها المعرفة[5].

ومن ثمَّ، فشكل الصيغة لاسم الفاعل والصفة المشبهة لم يعد وحده كافيًا للدلالة على الثبوت والحدوث؛ "فلا بدَّ معه من القرينة التي تُعَيِّن أحدهما، وتزيل عنه اللبس والاحتمال؛ كي يمكن القطع بعد ذلك بأنه في دلالته المعنوية -لا الشكلية-اسم فاعل، أو

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 103/3، والتذييل، 48/11، والمقاصد النحوية، 1446/3، وأضواء البيان، 6/ 28، 29.

(2) انظر: الزجاج: معاني القرآن، 366/4، والبحر المحيط، 233/9، والدر المصون، 453/9.

(3) حاشية الصبان، 197/2.

(4) النحو الوافي، 244/3.

(5) همع الهوامع، 506/2، 507.

صفة مشبهة"[1].

المسألة الثانية: إذا قُصد من اسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة، وحُكم عليه باللزوم ولوكان فعله متعديًّا. وحينئذ تسوغ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، أو نصبه السببي على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة[2]، فيقال: زيد نائمُ الأبِ، ونائمٌ الأبَ، ونائمٌ أبًا.

ومن شواهد إضافة اسم الفاعل إلى ما هو فاعل في المعنى قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه[3]:

تباركتَ إنّي من عذابك خائف وإنّي إليك تائب النَّفس ضارعُ

وقال آخر[4]:

ومن يك منحلَّ العزائم تابعا هواه فإن الرشد منه بعيد

وكذلك الأمر في اسم المفعول؛ فإذا قامت قرينة تدل على ثبوته، صار صفة مشبهة - على الرغم من لزومه صورته الأصلية - وخضع لأحكامها، وحينئذ يجوز"في السببي الواقع بعده الرفع، على اعتباره فاعلًا، ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة التي جاءت على صورة اسم المفعول. ويجوز فيه النصب على اعتباره شبيهًا بالمفعول به إن كان معرفة، وتمييزًا أو شبيهًا بالمفعول به إن كان نكرة، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافًا إليه"[5].

قال الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ): "وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة، لا على النيابة عن الفاعل، كما يقتضيه حال اسم المفعول... إذا أريد به معنى الحدوث، أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية، وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، ويجره بالإضافة"[6]، فيقال: هذا مضروبٌ أبوه،

---

[1] النحو الوافي، 244/3.

[2] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 104/3، وتمهيد القواعد، 2815/6، والمقاصد الشافية، 317/4.

[3] البيت من الطويل، في: شرح التسهيل، 91/3، وتمهيد القواعد، 2774/6.

[4] البيت من الطويل، ونُسب لرجل من طيئ في: شرح التسهيل، 104/3، والتذييل، 11/ 7.

[5] النحو الوافي، 277/3، 278.

[6] شرح التصريح، 23/2.

ومضروبٌ أبًا، ومضروبُ الأبِ.

المسألة الثالثة: إذا أريد باسم الفاعل أو اسم المفعول الحدوث كانت أل الداخلة عليهما موصولة، وإذا قُصد بهما الثبوت كانت أل للتعريف[1]؛ ولذلك ذهب السبكي إلى أن الألف واللام الداخلة على المشتقات ليست موصولة على الإطلاق؛ "لأنها إنما تكون موصولة، حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد، أما إذا أريد بها الثبوت، فلا. فخرج بذلك أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين إذا قصد بها الثبوت، وخرج بذلك أفعل التفضيل، وخرجت الصفة المشبهة فإنها يقصد بها الثبوت... وبهذا يعلم أن إطلاق أهل المعاني أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار، ليس ماشيًا على عمومه"[2].

قال ابن مالك (ت672هـ): " الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحًا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى، فعُلِم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها؛ ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا، وحسُن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح"[3]، نحو قوله تعالى:{إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَ أَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا}[الحديد: 18]، وقوله سبحانه: {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا }[العاديات:1-3].

أما إذا كان مدخول "أل" الصفة المشبهة[4] واسم التفضيل وصيغ المبالغة فهي حرف تعريف[5]؛ لأن هذه المشتقات تدل على الثبوت لقربها من الأسماء الجامدة، وبعدها عن الفعل من حيث دلالته على الحدوث والتجدد.

وترتب على ذلك أمور، أهمها:

(1) أن المنتصب الواقع بعد اسم الفاعل المتلبس بأل إما أن يكون منصوبًا على

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 200/1، وحاشية الصبان، 238/1، والنحو الوافي، 356/1.

[2] عروس الأفراح، 181/1.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، 200/1-201.

[4] هناك خلاف في عد الصفة المشبهة من الصفات الصريحة، حيث ذهب ابن مالك إلى موصولية أل الداخلة عليها على اعتبار أنها من الصفات الصريحة، وذهب المازني أن الألف واللام للتعريف. انظر: شرح التسهيل، 200/1.

[5] انظر: شرح الأشمونى، 150/1، وشرح التصريح،170/1.

المفعول به؛ وذلك إذا كانت أل موصولية؛ لأنه في هذه الحالة يعمل عمل الفعل، وإما أن يكون منصوبًا على الشبيه بالمفعول به إذا كان اسم الفاعل متلبسًا بأل التعريفية؛ وذلك لأنها تبطل عمله وتبعده عن الفعل، كما يبطله الوصف والتصغير. وهذا هو مذهب الأخفش:" إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه، وإن قصد معنى الذي، فالنصب باسم الفاعل"[1].

(2) تأوَّل كثير من النحاة قول الله . سبحانه وتعالى :{وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ}[الأعراف: 21]،{وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}[يوسف: 20]، {إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ}[الشعراء: 168]، فقالوا: الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد؛ وعلة ذلك أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والتقدير: إني ناصح لكما لمن الناصحين، وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، و إني قالٍ لعملكم من القالين[2].

أما إذا جُعلت الألف واللام للتعريف فإنه يجوز أن يتعلق الجار والمجرور بما دخلت عليه إذا كان صالحًا للعمل؛ ومن ثم فلا حاجة لتقدير عامل[3].

المسألة الرابعة: إذا قُصد بالصفات المختصة بالمؤنث، نحو: مطفل، وحائض، ومرضع، وطامث، الثبوت لم تلحقها التاء، فيقال: هي مرضع؛ أي: أنها ذات أهلية للإرضاع، وإذا قُصد بها الحدوث –على سبيل المتابعة للفعل- لحقتها التاء، فيقال: هذه حائضة الآن أو غدا؛ إن أريد أنها تحيض الآن أو غدا[4].

ومن هذا قوله . سبحانه : {يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ}[الحج: 2]، أي: التي هي في حالة إرضاع طارئ، ولو قيل: "مرضع" لقصد التي من غرائزها الإرضاع[5]. قال الهروي(ت433هـ): "فمعنى امرأة مرضع: أي أنها ذات لبن يرتضع، وجمعها: مراضع، ومنه قوله تعالى: {وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ}. فإن أردت أنها ترضعه في المستقبل، قيل: مرضعة غدًا بالهاء، ومنه قوله تعالى:{يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ}وجمعها

---

(1) توضيح المقاصد، 852/2، 853، وتمهيد القواعد، 2/ 686.

(2) انظر: أمالي ابن الحاجب، 283/1، والتذييل، 175/3، والمسائل السفرية، ص23.

(3) انظر: الأصول في النحو، 223/2، واللباب في علل البناء والإعراب، 127/2، ومغني اللبيب، ص703.

(4) انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، 133/4، وشرح الكافية الشافية، 1737/4، 1738، وشرح التصريح، 489/2.

(5) انظر: النحو الوافي، 594/4.

مرضعات"[1].

قال الأنباري (ت577هـ): " واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو ضَربت المرأة تضرب فهي ضاربة، فإذا وُضع على النسب لم يكن جاريًا على الفعل ولا متبعًا له، فلم تلحقه علامة التأنيث، وصاربمنزلة قولهم: امرأة مِعْطَار، ومِذْكَار، ومِئْنَاث، ومِئْشِير، ومِعْطِير، وصَبُور، وشكور، فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث، والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث؛ فقيل: طلقت فهي طالقة، وطمثت فهي طامثة، وحاضت فهي حائضة، وحملت فهي حاملة"[2].

وقال ابن يعيش: "اعلم أنهم قالوا: "امرأة طالِقٌ، وحائِضٌ وطامِثٌ ... فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفًا للمؤنث؛ وذلك لأنه لم يجر على الفعل... وإذا لم يكن جاريًا على الفعل، كان بمنزلة المنسوب، فـ "حائضٌ" بمعنى: حائضِيّ، أي: ذات حَيْضٍ... ومنه قوله تعالى: {السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ}، أي: ذات انفطار، وليس ذلك على معنى "حاضتْ"، و"انفطرتْ"؛ إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء، وقالوا: حائضةٌ غدًا وطالِقَةٌ غدًا؛ لأنّه شيء لم يثبت، و إنما هو إخبارٌعلى طريق الفعل، كأنك قلت: تحيض غدًا، وتَطْلُق غدًا[3].

ثالثًا: الربط بواو الحال:

ذهب اللغويون إلى أن الأصل في الحال أن تكون وصفًا غير ثابت؛ أي: دالة على الحدوث والانتقال، مقارنة في الزمن لما جُعلت قيدًا له[4]. ومن ثم، فلاحاجة إلى الر ابط اللفظي الذي هو الواو. واعتل السكاكي وغيره بأن هذه الواو "وإن كنا نسميها واو الحال أصلها العطف، ونظرًا إلى أن حكم الحال مع ذي الحال أبدًا نظير حكم الخبر مع المخبر عنه، ألا تراك إذا ألغيت "هو" في قولك: هو الحق بينا، بقي: الحق بين، و"جاء" في قولك: جاء زيد راكبًا، بقي: زيد راكب... وكذا الباب، فتجد الحال وذا الحال خبرًا ومخبرًا عنه، والخبرليس موضعًا لدخول الواو"[5].

---

[1] إسفار الفصيح، 786/2 (بتصرف يسير).

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، 625/2، 626 (بتصرف يسير).

[3] شرح المفصل، 371/3، 372.

[4] انظر: مفتاح العلوم، ص273، وتحقيق الفو ائد الغياثية، 2/ 555.

[5] مفتاح العلوم، ص273.

ويصدق الأمر على المضارع المثبت المجرد من "قد"[1]، كما في التنزيل العزيز: {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ}، فيمتنع ربطه بالواو؛ لشدة شبهه باسم الفاعل، فلا يقال: جاء زيد ويضحك، كما لا يقال: جاء زيد وضاحكا[2]. قال سيبويه: "و إنَّما كان الرفع في قوله: متى تأته تعشو، لأنَّه في موضع عاش، كأنه قال: متى تأته عاشيًا. ولو قلت متى تأته وعاشيًا كان محالا"[3].

وبعبارة أخرى: إذا ابتعدت الحال عن هذا الأصل زادت حاجتها إلى الواو لتقوية ارتباطها بصاحبها؛ وتقريبها من الأصل الذي افتقدته. ووجودها يختلف وجوبًا وجوازًا حسب قوة بعدها عن الربط المعنوي بذي الحال[4]؛ ولذا ذهب جمهور النحويين إلى جواز ربط الجملة الاسمية الواقعة حالًا بالواو؛ لمخالفتها للحال المفردة؛ من حيث دلالتها على الثبوت، ومخالفتها شرط الحدوث والتجدد، وظهور الاستئناف فيها[5].

قال عبد القاهر الجرجاني في بيان الربط بواو الحال: "ما الذي منع في قولك: "جاءني زيد وهو يسرع، أو: وهو مسرع" من أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامه في الإثبات، كما كان ذلك حين قلت: "جاءني زيد يسرع"؟"[6].

ويجيب عن السبب في ذلك " أن المعنى في قولك: "جاءني زيد وهو يسرع"، على استئناف إثبات للسرعة، ولم يكن ذلك في "جاءني زيد يسرع". وذلك أنك إذا أعدت ذكر "زيد" فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحًا فتقول: "جاءني زيد وزيد يسرع" في أنك لا تجد سبيلًا إلى أن تدخل "يسرع" في صلة المجيء، وتضمه إليه في الإثبات. وذلك أن إعادتك ذكر "زيد" لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وحتى تبتدئ إثباتًا للسرعة؛ لأنك إن لم تفعل ذلك، تركت المبتدأ، الذي هو ضمير زيد أو اسمه الظاهر، بمضيعة، وجعلته لغوا في البين"[7].

---

(1) علل ابن يعيش جواز الربط بالواو في جملة الحال إذا كانت فعلية مصدرة بـــ " قد"، و" لا" و" ما" لشبهها حينئذ بالجملة الاسمية؛ لأنها تصدرت بما ليس فعلًا. انظر: شرح المفصل: 2/30-31.

(2) انظر: اللمحة، 392/1، وشرح الأشموني، 30/2، وشرح التصريح، 613/1.

(3) الكتاب:88/3.

(4) انظر: تحقيق الفوائد الغياثية، 555/2.

(5) انظر: تحقيق الفوائد الغياثية، 555/2، وحاشية الدسوقي على مختصر المعاني، 615/2.

(6) دلائل الإعجاز، ص215.

(7) دلائل الإعجاز، ص215، 216. وفسر المحقق قوله: في البين بـــ بينهما. يقول أحد الباحثين: " وبتتبع المعاني والوحدات اللغوية في الآيات والأبيات وجدت أن وجود الواو أو عدمه تأثر بالمبتدأ في الجملة

وترتب على ذلك أمور؛ أهمها:

(1) ذهاب بعضهم إلى أن الأصل في الجملة الاسمية ألا تقع حالًا بدون الواو، وما جاء مخالفًا لهذا الأصل فهو شاذ متأوَّل، وأُلحق بالنوادر، نحو قولهم: كلمته فوه إلى في، ورجع عودُه على بدئه[1]. ولعل هذا منشؤه مقولة سيبويه: " وبعضُ العرب يقول: كلمتُه فوه إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلمته وفوه إلى فِيَّ؛ أي كلمتُه وهذه حاله"[2].

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر[3]:

نَصَفَ النهار الماءُ غامرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدري

أي: والماء غامره[4].

(2) لا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر[5]؛ ولهذا سميت واو الابتداء[6]. ونتيجة لذلك حُكم بشذوذ اقتران المضارع المثبت المجرد من "قد" بها، وأولوه على إضمار مبتدأ قبله؛ ليصبح مدخول الواو جملة اسمية.

واستنادًا إلى ذلك منع المبرد رفع المضارع الواقع بين مجزومين، فلا يقال: "من يأتنا ويسألُنا نعطه"، برفع "يسألنا" إلا على إضمار مبتدأ قبل الفعل المرفوع ليصبح مدخول الواو جملة اسمية، والتقدير: من يأتنا وهو يسألُنا نعطه"، يريد: إن تأتنا وهذه حالك

الحالية بوصفه وحدة لغوية ... فإن كان المبتدأ هو صاحب الحال نفسه فالأكثر ألا تجئ الواو، بل لا يحسن أن تجئ، كما في الآية " وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو".. وأما إن كان المبتدأ غير ذي الحال فالأكثر أن يكون مع الواو، بل يلزم مجيء الواو إذا لم تشتمل جملة الحال على ضمير ذي الحال؛ لأنه لا بد من رابط بين الجملتين". وبهذا كله ندرك أن البنية الشكلية لجملة الحال تحددها المعاني وتخضع لعوامل أهمها السياق وما يقتضيه المقام ونظم الكلام وحسن تأليفه. انظر: الجملة الحالية في القرآن الكريم، ص 85-87.

[1] انظر: دلائل الإعجاز، ص218، والمفصل في صنعة الإعراب، ص92، ومفتاح العلوم، ص274.

[2] الكتاب، 391/1.

[3] البيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس، في: أدب الكاتب، ص359، والاقتضاب: 330/3، وأمالي ابن الشجري، ج12/3.

[4] انظر: شرح الكافية الشافية، 760/2، ومغني اللبيب، ص657، وشرح الأشموني، 43/2، والهمع: 324/2.

[5] انظر: شرح المفصل، 24/2، و ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 2/ 158.

[6] الكتاب، 391/1.

نعطك[1].

أو بعبارة أخرى: "إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حُمِل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف"[2]. ومن ذلك قولهم: "قمتُ وأصكُّ عينَهُ"، أي: و أنا أصك[3].

وقوله[4]:

فلما خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نجوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالِكا

وقول عنترة[5]:

عُلِّقْتُها عَرَضا و أَقْتُلُ قومَها زَعْمًا ورَبِّ البيتِ ليس بمَزعَمِ

أي: و أنا أرهنهم مالكا، و أنا أقتل قومها[6].

ومن ثم، فواو الحال يُؤتى بها للدلالة على أن الحال ثابتة مستقرة قبل الحدث المصاحب لها. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرق بين قولك: أتمدني بمال و أنا أغنى منك، وبين أن تقوله بالفاء؟ قلت: إذا قلته بالواو، فقد جعلت مخاطبى عالما بزيادتى عليه في الغنى واليسار، وهو مع ذلك يمدني بالمال. وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفيت عليه حالى، فأنا أخبره الساعة بما لا أحتاج معه إلى إمداده، كأنى أقول له: أنكر عليك ما فعلت، فإنى غني عنه"[7].

(3) ألا تكون جملة الحال المسبوقة بالواو مقدَّرة – مستقبلة - ففي التنزيل العزيز:

---

(1) المقتضب، 2/ 66.

(2) شرح الأشمونى، 30/2، و انظر: شرح التسهيل، 367/2، وتوضيح المقاصد، 719/2.

(3) انظر: مغني اللبيب، ص789، والمقاصد النحوية، 1151/3، والهمع، 323/2.

(4) البيت من المتقارب، ونُسب إلى عبد الله بن همام السلولي في: المقاصد النحوية، 1152/3، وشرح الأشموني، 31/2، ومعاهد التنصيص، 285/1، وبلا نسبة في: الاقتضاب، 163/2، والجنى، ص164، وشرح التسهيل: 367/2.

(5) البيت من الكامل، انظر: الخطيب التبريزي: شرح ديوان عنترة، ص152، والأصفهاني: شرح ديوان الحماسة، ص854، وخزانة الأدب، 131/6، والمقاصد النحوية، 870/2.

(6) انظر: شرح التصريح، ج613/1، وشرح الأشمونى، 32/2. وذهب عبد القاهر إلى أن الواو عاطفة، لا حالية، وليس المعنى "نجوت راهنًا مالكًا"، و"قمت صاكًا وجهه"، ولكن "أرهن" و"أصك" حكاية حال في معنى "رهنت" و"صككت". انظر: دلائل الإعجاز، ص206.

(7) الكشاف، 366/3.

{وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَنَارَجَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا} [التوبة: 68] "خالدين" حال مقدرة؛ لأن الخلود يكون بعد الوعد لا مقارنًا له. ولو قيل: وَعَدَهم وهم خالدون، لكان المعنى أن الوعد حصل حين خلودهم. ومثله قوله تعالى:{إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا}[البقرة: 247]، فالحال – ملكا- غير مقترنة بالواو؛ لأنه "لو قال بعثه وهو ملك، لكان المعنى أنه بعثه عندما كان ملكًا؛ أي كان ملكًا قبل أن يُبعث عليهم. ونحوه إذا قلت: بعثه وهو قائد، فمعناه أنه أرسله حين كان قائدًا، فالقيادة حاله المستقرة، ولو قال: بعثه قائدًا، لكان المعنى أنه جعله قائدًا عليهم، ولم تكن تلك حاله المستقرة قبل بعثه"[1].

ونخلص من ذلك إلى أن قرينة الثبوت والحدوث تتحكم في مجيء الواو قبل جملة الحال؛ فإذا دلت الجملة على الثبوت احتاجت إلى الواو لتقربها من الأصل الذي افتقدته؛ وهو دلالة الحال على الحدوث والانتقال.

رابعًا: تركيب الجملة الشرطية و اقتران جوابها بالفاء:

لما كانت العلاقة بين الجزاء والشرط تعليق وقوع الجواب بوقوع الشرط، أو تعليق ما امتنع بامتناع غيره – كما في لو - امتنع في جملتيهما أن تكونا اسميتين أو إحداهما؛ لأن الاسمية تفيد الثبوت والتحقق، والتعليق ينافي ذلك[2]. قال ابن يعيش: "إن الشرط لا يكون إلا بالأفعال؛ لأنك تُعلِّق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة، ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها؛ ولذلك لا يلي حرفَ الشرط إلا الفعلُ"[3].

وترتب على ذلك مسألتان:

إحداهما: وجوب اقتران الجواب بالفاء إذا كان جملة اسمية؛ ليتسلط ما قبل الفاء على ما بعدها؛كي يُتوصل إلى المجازاة بالجملة الاسمية[4]؛ ذلك " أن المبتدأ والخبر جملة

---

(1) د. فاضل السامرائي، واو الحال، ص232، 233.

(2) انظر: مفتاح العلوم، ص244، 246، و ابن مالك: شرح التسهيل، 76/4، وعروس الأفراح، 333/1. شواهد اللغة تنبئ عن مجيء الاسمية في جملتي الشرط والجزاء أو في أحدهما؛ وذلك لا يصار إليه إلا لنكتة؛ مثل: إرادة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لتأخذ الأسباب، أو لأن المتوقع كالواقع؛ أي: إما لقوة الأسباب المتآخذة المتظاهرة في وقوعه. انظر: مفتاح العلوم، ص244 وما بعدها، تحقيق الفوائد الغياثية، 461/1.

(3) شرح المفصل، 121/5.

(4) انظر: اللمع في العربية، ص135، وشرح أبيات سيبويه، 122/2.

تقوم بنفسها، وليس لأدوات الشرط فيها تأثير؛ لأنها ليست من عوامل الأسماء، فلو جاز أن يلي المبتدأ والخبر الشرط، لم يعلم أنه متعلق به، وجاز أن يعتقد انقطاعه مما قبله، فأدخلوا الفاء ليتصل ما بعدها بما قبلها"[1]. قال ابن مالك: "إذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط، وتعلق أداته به، لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط"[2].

وبنوا على ذلك قاعدة مفادها: " إذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطًا وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطه بأداة الشرط"[3]. ومن ثم، جعل سيبويه حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية ضرورة[4]، كما في قول الشاعر[5]:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشرُّبالشرِّعند الله مثلانِ

وتأولوه على إضمار الفاء، والمعنى: فالله يشكرها[6]، وهو مذهب جمهور النحاة؛ لأن التقديم فيه لا يصلح[7].

ونتيجة لذلك أوجبوا في حال دخول الفاء على المضارع أن يكون مرفوعًا، نحو قولك: إن يقم زيد فأقومُ معه، والتقدير: فأنا أقومُ معه. وإنما لم يجز: فأقم بالجزم؛ لأن دخول الفاء أبطل جزمه، على اعتبار أنه خبر للمبتدأ المحذوف[8]، وفي التنزيل العزيز: {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}[المائدة:95]، {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا}[الجن: 13].

ونخلص من ذلك إلى أن علة اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان جملة اسمية هي تعليق ما يدل على الثبوت والدوام بما يدل على الحدوث والتجدد، أو بصفة أخرى: لما في

---

(1) انظر: علل النحو، ص440 (بتصرف يسير).

(2) شرح التسهيل،76/4.

(3) الجنى الداني، ص67.

(4) انظر: الكتاب، 64/3.

(5) البيت من البسيط، ونُسب لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - في: الكتاب، 64/3، ولكعب بن مالك في: شرح أبيات سيبويه، 114/2، ولعبد الرحمن بن حسان في: مغني اللبيب، ص80، وبلا نسبة في: الأصول، 462/3، والخصائص، 283/2 .

(6) انظر: الأصول في النحو، 195/2، وشرح أبيات سيبويه، 115/2.

(7) انظر: المقتضب، 73/2، والأصول في النحو،462/3.

(8) انظر: علل النحو، ص440، وشرح كتاب سيبويه، 220/1، واللمع في العربية، ص134.

الفاء من تقوية تعليق الجواب بالشرط، ولما يُلمح فيها من معنى الثبوت.

والأخرى: تقدير الفعل الذي تدل عليه قرينة الكلام في الشرط أو الجواب:

(1) تقدير الفعل في الشرط، في حالة تلا أداة الشرط اسم، وعلة ذلك التقدير أن أدوات الشرط مختصة بالأفعال فلا تباشر الأسماء[1]. وهو كثير في القرآن الكريم وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى:{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[التوبة:6]، {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}[الانشقاق:1]، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، إذا انشقت السماء انشقت[2]، ونحو قول العرب: لو ذاتُ سوارٍ لطمتني، والمعني: لو لطمتنى ذات سوار لطمتني[3].

(2) تقدير الفعل في جواب "لو"، في حالة مجيء جوابها جملة اسمية؛ لأن جوابها لا يكون إلا فعلًا. وإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تأوله النحاة على جعل الجواب محذوفًا[4]، كما في التنزيل العزيز: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} [البقرة: 103].

قال الأخفش: " ليس لقوله {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ و اتَّقَوْا} جواب في اللفظ، ولكنه في المعنى يريد: لَأُثِيبُوا. فقوله: {لَمَثُوبَةٌ} يدل على "لَأُثِيبُوا"، فاستُغْنِيَ به عن الجواب"[5].

وقال الرضي: "لا يكون جواب "لو" اسمية...لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب "لو" منتف ممتنع. وأما قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ}، فلتقدير القسم قبل (لو)، وكون الاسمية جواب القسم لا جواب "لو"، كما في قوله تعالى:{وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}، وقوله تعالى:{كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ}، وجواب القسم ساد مسد جواب لو"[6].

وذهب الزمخشري إلى أن علة إيثار الاسمية على الفعلية في جواب "لو" هو الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها[7].

نخلص مما سبق إلى أن علماءنا القدامى كانوا يبنون آراءهم في القضايا النحوية

---

[1] انظر: مفتاح العلوم، ص248، وتمهيد القواعد، 4346/9، والمقاصد الشافية، 81/3.

[2] انظر: مغني اللبيب، ص493، وشرح التصريح، 701/1، والهمع، 552/2.

[3] انظر: المقتضب، 77/3، والأصول، 269/1، وشرح التسهيل، 4/ 98.

[4] انظر: الجنى الداني، ص283.

[5] معانى القرآن، 149/1.

[6] شرح الرضي على الكافية، 4/ 454-455.

[7] الكشاف، 174/1.

وفقًا للقرائن والمعطيات، ومن بينها قرينة الثبوت والحدوث، التي كان لها بلا شك أثر كبير في المعالجة اللغوية على مستويي الوظيفة والبنية.

الخاتمة

ختم هذا البحث محاولته في دراسة سمات قرينة الثبوت والحدوث وبيان أثرها في البنى التركيبية ووظائفها الإبلاغية، بجملة من النتائج؛ أهمها:

1- كشف علماؤنا القدامى من خلال رصدهم لملامح هذه القرينة ودورها الفعال في تحديد مقصد المتكلم من البنية التركيبية عن فكر وظيفي، يتلاقى في بعض مبادئه مع أهم مبادئ الدرس الوظيفي المعاصر التي تراعي التفاعل القائم بين البنية التركيبية ووظيفتها التواصلية، وتفسير الأولى في ضوء الثانية.

2- تعد قرينة الثبوت والحدوث إحدى قرائن الخطاب التي تعين على فهم النص ونجاح العملية التواصلية؛ لأنها تتعلق بشكل مباشر بأطراف العملية التواصلية . المرسل، والمرسلة، والمتلقي - حيث إن توظيفها يزيد من كفاءة العملية التواصلية وتحقيق سلامة الإرسال والاستقبال، وغيابها قد يفضي إلى اللبس في عملية التواصل وربما هدمها بالكامل.

3- أسهمت قرينة الثبوت والحدوث في تفسير الظواهر النحوية واستنباط الأحكام المنظمة لها، ومن ذلك:

أ. أسند إليها النحاة سر التنوع في استعمال المتكلم للصيغة الاسمية والفعلية؛ ذلك أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار من غير إفادة التجدد لعمومه وعدم تخصصه بزمن معين؛ بخلاف الفعل فإنه يدل على الحدوث والتجدد لاقترانه بالزمن. وقد بنى اللغويون القدامى على هذه اللفتة الأسلوبية ملاحظتهم الدقيقة في بيان الفرق التداولي بين التعبير بالجملة الاسمية والفعلية؛ حيث قرروا أن التعبير بالاسمية يدل على الثبوت والتحقق، والتعبير بالفعلية يدل على الحدوث والتجدد.

ب. أدركوا قيمتها الوظيفية في تعيين العلامة الإعرابية وتفسير اختلافها في ضوء المقصد؛ فذهبوا إلى أن الرفع يتعلق بما هو ثابت ودائم؛ بخلاف النصب فإنه يتعلق بما هو حادث وطارئ؛ ولذلك أجازوا رفع المصدر النائب عن فعله للدلالة على الثبوت الذي يتنافى مع نصبه الدال على الحدوث المستفاد من فعله المضمر الناصب له.

ج. ربطوا بينها وبين العمل؛ فقرروا أن الاسم إذا عمل صار كالفعل يدل على

التجدد، ويدل على الثبوت ما لم يعمل؛ ولذا ذهبوا إلى أن المصادر والمشتقات تكون أفعالًا في صورة الاسم إذا قُصد بها الحدوث، أما إذا كان الغرض منها الثبوت فإنها أسماء حقيقية غير عامله.

د. كشفوا عن دورها في تحديد البنية وربطها بالوظيفة الإبلاغية؛ فذهبوا إلى أنه إذا أُريد باسم الفاعل أو اسم المفعول الثبوت والدوام أصبح صفة مشبهة وخضع لأحكامها، وإذا أريد بهما الحدوث كانت أل الداخلة عليهما موصولة، وإذا قُصد بهما الثبوت كانت أل للتعريف، وإذا قُصد بالصفات المختصة بالمؤنث الثبوت لم تلحقها التاء، وإذا قُصد بها الحدوث لحقتها التاء.

هـ. أوضحوا تحكمها في مجيء الواو قبل جملة الحال؛ فإذا دلت الجملة على الثبوت احتاجت إلى الواو لتقوية ارتباطها بصاحبها وتقريبها من الأصل الذي افتقدته؛ وهو دلالة الحال على الحدوث والانتقال.

و. نبَّهوا إلى أنها كانت سببًا في اقتران جواب الشرط بالفاء إذا دلَّ على الثبوت والتحقق؛ لما في الفاء من تقوية تعليق ما يدل على الثبوت بما يدل على الحدوث؛ ذلك لأن التعليق ينافي الثبوت، ولا يكون إلا فيما يدل على الحدوث والتجدد؛ ولذا ذهبوا إلى تقدير الفعل في حالة تلا أدوات الشرط اسم.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين!

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر:

القرآن الكريم.

ثانيًا المراجع:

1) ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420هـ.

2) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.

3) الأزهري الهروي، محمد بن أحمد، معاني القراءات، مركز البحوث بكلية الآداب - جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1412هـ/ 1991م.

4) الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: د.محمد باسل

عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.

5) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: د.حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/ 1998م.

6) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د.محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة، 1950م.

7) الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: د.علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

8) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/ 2003م.

9) بحيري، سعيد حسن، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1410هـ/ 1989م.

10) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.

11) أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، [د.ت].

12) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ/1995م.

13) البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق د.محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.

14) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، أسرار البلاغة فى علم البيان، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.

15) ـــــــــــ دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.

16) جميل بثينة، ديوان جميل بثينة، تحقيق: بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، [د. ت].

17) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل، تحقيق: د.

أحمد ناجي القيسي، د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1381هـ/ 1962م.

18) ـــــــــــ الخصائص، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1999م.

19) ـــــــــــ اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، [د.ت].

20) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: د.عبد الرزاق مهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.

21) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، كتاب أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت، 1989م.

22) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

23) ـــــــــــ مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990م.

24) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط15، [د.ت].

25) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

26) ـــــــــــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، الناشر كنوز أشبيليا، الكويت، ط1، 1426هـ/2005 م.

27)الخطيب التبريزي، يحيى بن علي، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، [د.ت].

28) ـــــــــــ شرح ديوان عنترة، تحقيق: مجيد مراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.

29) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، دار الطباعة العامرة، القاهرة، 1301هـ.

30) الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية - جامعة قاريونس، ليبيا، 1398هـ/ 1978م.

31) الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، رسالة دكتوراه، إعداد: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1418هـ/ 1998م.

32) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.

33) أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، [د.ت].

34) الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: د.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1376هـ/1957م.

35) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وبهامشه (الانتصاف من الكشاف) للإمام أحمد بن المنير الإسكندرى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

36) ـــــــــ المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

37) السامرائي، فاضل صالح، التعبير القرآني، دار عمار، عمان- الأردن، ط4، 1427هـ/ 2006م.

38) السبكي، أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ/2003م.

39) ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، [د.ت].

40) السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م.

41)السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق: د.نعيم زرزور، دار الكتب العلمة، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.

42) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، [د.ت].

43) أبو سهل الهروي، محمد بن علي، إسفار الفصيح، تحقيق: د.أحمد بن سعيد بن محمد قماش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1420هـ.

44) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد

عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م.

45) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.

46) ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، 1996م.

47) السيد الشريف الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، تحقيق: د. رشيد بن عمر أعرضي، دار الكتب العلمية، د.ت.

48) السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1394هـ/1974م.

49) ـــــــــ شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. أحمد حسن مهدلي، د. علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

50) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، [د.ت].

51) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الجزء الثالث بتحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، والرابع بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/2007م.

52) ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مطبعة المدني، ط1، 1413هـ/ 1992م.

53) الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/1995م.

54) شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد، حاشية الشهاب المسمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، [د.ت].

55) ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: د.إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ/2004م.

56) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ/1997م.

57) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/2000م.

58) ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

59) العبادي، أحمد بن قاسم، رسالة في اسم الفاعل، تحقيق: د.محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر، الأردن، ط1، 1983م.

60) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ/ 1997م.

61) ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العر اقية، 1982م.

62) ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: د.عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.

63) علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م.

64) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.

65) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.

66) الغامدي، محمد سعيد ربيع، العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، مجلة جامعة الطائف، الآداب والتربية (اللغة العربية وآدابها) م2، ع 9، 1434هـ/ 2013م.

67) أبو الفتح العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، [د. ت].

68) أبو الفتوح، محمد حسين، الجملة الحالية في القرآن الكريم، إحصاء ودراسة، مجلة جامعة الملك سعود، م3، الآداب (1)، 1411هـ/ 1991م.

69) فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

70) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: د.محمد علي النجاروآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.

71) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: د.محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

72) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: د.أحمد البردوني، د.إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.

73) القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د.محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، [د.ت].

74) قيس بن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، د.ت.

75) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.

76) الكرماني، محمد بن يوسف، تحقيق الفوائد الغياثية، تحقيق: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ.

77) الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د.عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، [د.ت].

78) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ/1990م.

79) ـــــــــ شرح الكافية الشافية، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، [د.ت].

80) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1399هـ/ 1979م.

81) المتوكل، أحمد، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، كلية الآداب، الرباط، المغرب، ط1، 1993م.

82) ـــــــــــ اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1989م.

83) ـــــــــــ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427هـ/ 2006م.

84) ـــــــــــ الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1405هـ/ 1985م

85) ـــــــــــ الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993م.

86) ـــــــــــ الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 1424هـ/ 2003م.

87) ابن مجاهد البغدادي، أحمد بن موسى، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.

88) محاسنة، محمد محمود عيسى، وظيفية التفكير النحوي عند النحاة العرب، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2015م.

89)محمد، أحمد سعد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، مصر، ط2، 1421هـ/ 2000م.

90) المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/2008م.

91) ـــــــــــ الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.

92) المرزوقي الأصفهاني، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: د. غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.

93) ملاوي، الأمين، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 1430هـ/ 2009م.

94) أبو موسى، محمد، خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 2000م.

95) النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، د.ت.

96) ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط1، 1428هـ/ 2007م.

97) النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: د.عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

98) ـــــــــــ معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني،جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409م.

99) ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1406هـ/ 1986م.

100) ـــــــــــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك، د.محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

101) ـــــــــــ المسائل السفرية في النحو، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.

102)ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق: د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ/ 1999م.

103)ابن يعيش، يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.